

## ميزانية المواطن لسنة 2016

فهم ميزانية  
2016



دليل المواطن للاطلاع والتفاعل مع مضامين ميزانية 2016

## الفهرس

1. تمهيد.

2. لماذا يتم إعداد ميزانية المواطن؟

3. 2016، السنة الأولى لدخول القانون التنظيمي الجديد حيز التنفيذ.

4. ما هي مراحل الإعداد والمصادقة على الميزانية؟

5. السياق الدولي والوطني لإعداد ميزانية 2016.

6. ما هي الفرضيات والتوقعات التي ينبغي عليها إعداد ميزانية 2016؟

7. ميزانية 2016 بالأرقام.

8. ما هي أهم برامج ومشاريع ميزانية 2016؟

لقد أصبح إصدار ميزانية المواطن تقليدا سنويا، تحرص من خلاله وزارة الاقتصاد والمالية على إطلاع المواطن على مضامين ومقتضيات مشروع قانون المالية السنوي، حتى يتأتى له التفاعل وإبداء الرأي بخصوص ما تقترحه الحكومة من تدابير، وخاصة تلك التي تخص معيشه اليومي من صحة وتعليم وطرق وسكن وتحسين لقدرته الشرائية.

ويتزامن إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2016 مع المصادقة على مشروع القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية الذي سيدخل حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يناير 2016. ويعتبر هذا الإصلاح الهام للمالية العمومية مدخلا أساسيا لتفعيل مجموعة من المقتضيات والتدابير التي مما لاشك، ستمكن من تعزيز شفافية ونجاعة الإنفاق العمومي، وتحسين مقروئية ميزانية الدولة من خلال تقديمها وفقا لبرامج واضحة ومشاريع موزعة حسب الجهات، مع إرفاقها بتقارير موضوعاتية حول ما يتقاضاه الموظفون من أجور، ودعم المواد الأساسية، وتوزيع ما برمجته الدولة من استثمارات حسب الجهات.

كما سيشكل قانون المالية لسنة 2016، محطة أساسية لتفعيل الجهوية من خلال التنزيل الفعلي لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجهات. ويتعلق الأمر أساسا بتوفير الموارد المالية الضرورية لتمكين الجهات من الانطلاق والقيام بدورها على الوجه الأكمل كأقطاب للتنمية المندمجة، ويأتي على رأس الأولويات تفعيل النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية.

وموازاة مع التنزيل الفعلي للإصلاحات الكبرى، تسعى الحكومة من خلال قانون المالية لسنة 2016، إلى تثبيت التحول على مستوى النموذج التنموي لبلادنا، من خلال المزوجة بين مواصلة دعم الطلب و خاصة دعم القدرة الشرائية للمواطنين، وتشجيع العرض عبر التصنيع ودعم الصناعات التصديرية والمحدثة لفرص الشغل للشباب، مع الحرص على توطيد أسس نمو مدمج لكل فئات ومناطق المغرب في خلق الثروة والاستفادة من خيراتها.

وفي هذا الإطار، ستولي الحكومة أولوية كبيرة لتفعيل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي والمناطق الجبلية والمناطق البعيدة والمعزولة، وذلك وفقا للتوجيهات الملكية السامية. ومن هذا المنطلق، سيشكل قانون المالية لسنة 2016، محطة هامة لتفعيل المخطط المندمج من أجل تحسين أوضاع سكان هذه المناطق، والتخفيف من معاناتهم، حيث سيتم تخصيص 50 مليار درهم خلال الفترة 2016 - 2022، ستوجه لتمويل حوالي 20 800 مشروع، تستهدف أزيد من 12 مليون مواطن يقطنون بأكثر من 24.000 دوار.

هذا بالإضافة الى مواصلة استهداف الفئات المعوزة في إطار صندوق التماسك الاجتماعي عبر برامج "راميد" و"تيسير" و "المبادرة الملكية مليون محفظة"، و "دعم الأرامل في وضعية هشاشة"، و"ذوي الاحتياجات الخاصة". كما تم تعزيز الامكانيات المالية المخصصة للقطاعات الاجتماعية على رأسها التعليم والصحة و السكن مع إيلاء اهتمام خاص لدعم برامج تشغيل الشباب.

## اطلع على ميزانية المواطن

...من أجل فهم الميزانية.

...من أجل تكريس الشفافية.



## لماذا يتم إعداد ميزانية المواطن؟

تكمن الغاية من إعداد ميزانية المواطن في كونها وثيقة مبسطة تقدم للقارئ مضامين الميزانية السنوية بطريقة سلسلة تيسر الفهم والتفاعل مع معطيات قانون المالية للسنة. حيث تمكن المواطن من الاطلاع على أولويات الحكومة في توزيع الأغلفة المالية بغرض تمويل الخدمات العمومية كالتعليم والصحة والسكن من جهة و على أرقام المداخيل المحصلة من مختلف المصادر من جهة أخرى.

هذا بالإضافة الى تمكين المواطن من متابعة تطور مختلف المؤشرات الماكرواقتصادية.

وحيث أن الميزانية السنوية تعد صعبة الفهم لتقنية وصعوبة المفاهيم التي تتضمنها، تأتي ميزانية المواطن لتبسيط المعلومة المالية وتسهيل الولوج إليها.

وفي هذا الإطار تعد ميزانية المواطن أداة فعالة لقياس الشفافية على المستوى الدولي، حيث أكدت عدة دراسات على إصدارها بالموازاة مع الميزانية ابتداء من مرحلة الإعداد وصولا الى مرحلة التقييم، ضمانا لإشراك المواطن في تدبير الشأن العام وعلى الخصوص في مجال المالية العمومية.

## متى يتم إعداد ميزانية المواطن؟

يتم إعداد مشروع ميزانية المواطن تزامنا مع إعداد مشروع قانون المالية وتقوم وزارة الاقتصاد والمالية باتخاذ التدابير اللازمة من أجل تمكين المواطن من وثيقة ذات مقروئية و تبسيط عالي يتيح له التفاعل مع كل المستجدات التي ينص عليها القانون المالي.

ويتم تحيين هذه المضامين بالموازاة مع التعديلات الناتجة عن مسطرة المصادقة في البرلمان.

وعند المصادقة على قانون المالية يتم إصدار ميزانية المواطن. ويتم نشر مضامينها بعد ذلك في الجرائد وفي البوابة الالكترونية لوزارة الاقتصاد والمالية كما يتم إصدار كتيبات توضع رهن إشارة المواطن في مقر وزارة المالية.

## لمن يتم إعداد ميزانية المواطن؟

هذه الوثيقة موجهة للمواطن العادي، كما تعد مصدرا للمعلومة بالنسبة للمتخصصين في ميدان المالية العمومية. وهي تقدم بشكل مبسط وملخص كل مضامين الميزانية.

ثمن مسح الموازنة المفتوحة لسنة 2015 المجهودات الميزولة من طرف وزارة الاقتصاد والمالية في الشق المتعلق بإعداد وثيقة ميزانية المواطن التي تستجيب للمعايير الدولية بحيث حصل المغرب على درجة 'A' أو 'A+' على مستوى:

← مضمون ميزانية المواطن؛

← نشر ميزانية المواطن؛

← الآليات المعتمدة لرصد حاجيات المواطن من المعلومة الميزانية.

يعد إصدار القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130.13 بمثابة تنويع لمسلسل الإصلاحات التي ابتدأت منذ سنة 2011 وفق نهج تشاركي شمل جميع الفاعلين في مجال المالية العمومية. وسيتم تفعيل هذا الورش تدريجيا على مدى خمس سنوات انطلاقا من تاريخ دخول القانون التنظيمي حيز التنفيذ بتاريخ 1 يناير 2016.

## تقوية شفافية و صدقية ميزانية و حسابات الدولة

### قواعد مالية و ميزانية جديدة:

- ◆ لا يمكن أن تتجاوز حصيللة الاقتراضات مجموع نفقات الاستثمار وسداد أصول الدين برسم السنة المالية.
- ◆ إضفاء طابع المحدودية على اعتمادات الموظفين.
- ◆ تحديد سقف ترحيل اعتمادات الاستثمار من سنة إلى أخرى في سقف 30% من الإعتمادات المفتوحة.
- ◆ منع إدراج نفقات التسيير بميزانيات الاستثمار.
- ◆ اعتماد الطابع الإجمالي للتسديدات و التخفيضات و الإرجاعات الضريبية.
- ◆ إدراج مساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي و التقاعد ضمن فصل نفقات الموظفين.
- ◆ إمكانية إدراج الموارد و النفقات المتعلقة بتدبير الأموال العمومية التي تنتج عن بعض حسابات الخزينة في ميزانية الدولة.

### قواعد جديدة لتدبير مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة:

- ◆ تحديد شروط لإحداث مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة (التوفر على 30% من الموارد الذاتية) و الحسابات المرصدة لأموال خصوصية (التوفر على 40% من الموارد الذاتية).
- ◆ منع دفع مبالغ من حساب مرصد لأموال خصوصية أو مرفق للدولة مسير بصورة مستقلة لفائدة حساب خصوصي للخزينة أو مرفق للدولة مسير بصورة مستقلة.
- ◆ تقليص عدد أصناف الحسابات الخصوصية للخزينة من خلال دمج حسابات القروض وحسابات التسبيقات في إطار حسابات التمويل.

### صدقية الحسابات

صدقية الميزانية: تقدم قوانين المالية بشكل صادق مجموع موارد و تكاليف الدولة وذلك بناء على المعطيات المتوفرة أثناء إعدادها و التوقعات التي يمكن أن تنتج عنها .

صدقية الحسابات: يجب أن تكون حسابات الدولة مطابقة للقانون وصادقة و تعكس صورة حقيقية لثروتها و لوضعيتها المالية و يقوم المجلس الأعلى للحسابات بالتصديق عليها.

نظام محاسباتي ثلاثي الأبعاد / مسك محاسبية عامة تعرض الوضعية المالية للدولة و ثروتها / مسك محاسبية لتحليل التكاليف تمكن من توفير معطيات حول نجاعة أداء التدبير العمومي.

## تعزيز دور البرلمان في مناقشة الميزانية و مراقبة المالية العمومية

### إغناء المعطيات المقدمة للبرلمان:

قانون المالية لسنة: مشروع نجاعة الأداء و البرمجة متعددة السنوات و الوثائق المرافقة لمشروع قانون المالية (13 تقريراً).

قانون النصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية: التقرير السنوي حول نجاعة الأداء و تقرير افتتاح نجاعة الأداء و الحساب العام للدولة و تقرير حول الموارد المرصدة للجماعات الترابية.

تعزيز نطاق الترخيص البرلماني عن طريق الإخبار مسبقا ببعض الإجراءات المتخذة خلال السنة: إحداث حسابات خصوصية للخزينة؛ فتح اعتمادات إضافية؛ وقف تنفيذ بعض نفقات الاستثمار.

تعديل الجدول الزمني لإعداد قوانين المالية و المصادقة عليها.

## تحسين مقرونية الميزانية وربطها بنجاعة الأداء

ميزانية مبنية على البرامج: يقترح مشروع القانون التنظيمي لقانون المالية هيكلة جديدة لميزانية الدولة مبنية على برامج تضم مجموعة متناسقة من المشاريع أو العمليات.

ميزانية تدرج في إطار ميزانياتي على مدى ثلاث سنوات بهدف تعزيز الرؤية الاستراتيجية حول الخيارات الاستراتيجية وتقوية انسجام الاستراتيجيات القطاعية مع الحفاظ على التوازن المالي للدولة.

ميزانية مرتكزة على نجاعة الأداء: من خلال تقديم تقارير حول نجاعة الأداء و تنفيذ البرامج و الأهداف الملزم بها ومؤشرات قياسها.

## الجدول الزمني لتفعيل القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية

تدخل أحكام هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يناير 2016 مع مراعاة ما يلي:

فاتح يناير 2017	اعتماد محدودية اعتمادات نفقات الموظفين.
فاتح يناير 2018	مسك المحاسبة العامة- هيكلة الميزانية حول البرامج-إيداع مشاريع نجاعة الأداء لدى اللجان البرلمانية المعنية رفقة مشاريع ميزانيات القطاعات لوزارية- تحديد سقف ترحيل اعتمادات الاستثمار.
فاتح يناير 2019	البرمجة الميزانية ثلاث سنوات ؛ تقديم البرمجة الميزانية الإجمالية للدولة في عرض الوزير المكلف بالمالية على اللجنتين المكلفتين بالمالية بالبرلمان قبل 31 يوليوز ؛ تقديم البرمجة المتعددة السنوات للقطاعات الوزارية أو المؤسسات وكذا للمؤسسات العمومية والمقاولات العمومية الخاضعة لوصايتها والمستفيدة من موارد مرصدة أو إعانات من الدولة، للجان البرلمانية القطاعية رفقة مشاريع الميزانيات ؛ حذف الحسابات المرصدة لأموال خصوصية و مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة في حالة عدم استيفاء شروط الإحداث.
فاتح يناير 2020	إدراج مساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي و التقاعد ضمن فصل نفقات الموظفين ؛ مسك محاسبية لتحليل التكاليف ؛ التصديق على مطابقة حسابات الدولة للقانون و صدقيتها من طرف المجلس الأعلى للحسابات ؛ التقارير المرافقة لمشروع قانون النصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية.



## السياق الدولي: سياق دولي محفز رغم عدم استقرار النمو واستمرار الاضطرابات



- ◆ تحسن توقعات النمو الاقتصادي العالمي : **3,6%** سنة 2016 مقابل **3,1%** سنة 2015؛
- ◆ بروز بوادر انتعاش النمو بمنطقة اليورو (الشريك التجاري الرئيسي لبلادنا)، ما ساهم في تزايد الطلب الخارجي الموجه لبلادنا بنسبة **4,4%** سنة 2015 مقابل **3,3%** سنة 2014؛
- ◆ تراجع أسعار المواد البترولية؛
- ◆ استمرار الاضطرابات الجيوسياسية خاصة في الشرق الأوسط.

## السياق الوطني : سياق وطني واعد رغم اضطراب السياق الدولي:

تحسن جل المؤشرات الماكرو اقتصادية على المستوى الوطني إلى متم شهر  
شتنبر 2015

- ◆ تسجيل مستوى قياسي للمحصول الزراعي بلغ **115** مليون قنطار. انتعاش جل القطاعات غير الفلاحية.

توقع نسبة نمو **5** بالمئة



- ◆ تقليص عجز الميزانية إلى **4,3%**؛
- ◆ تراجع العجز التجاري ب **22%**
- ◆ ارتفاع الاستثمارات المباشرة الأجنبية بنسبة **19%**؛
- ◆ مستوى قياسي لاحتياطي العملة الصعبة بلغ **214** مليار درهم مما يمكن من تغطية **6** أشهر و **14** يوما من الواردات؛
- ◆ تراجع معدل البطالة على الصعيد الوطني إلى **8,7%** ؛
- ◆ التحكم في مستويات التضخم في حدود **1,8%**.



نسبة عجز الميزانية

3,5% من الناتج الداخلي الخام



معدل النمو

3%



متوسط سعر غاز البوتان

450 دولار للطن



متوسط سعر البترول

61 دولار للبرميل



معدل التضخم

1.7%



سعر الصرف

9.5 (دولار/درهم)

## معدل نمو الاقتصاد الوطني خلال سنة 2016

من المتوقع أن يحقق الاقتصاد الوطني معدل نمو، يصل إلى 3% بعد 5% خلال سنة 2015. ويفسر هذا التباطؤ بعاملين اثنين :

← يرتبط العامل الأول بفرضية محصول زراعي متوسط من الحبوب في حدود 70 مليون قنطار كما هو الشأن بالنسبة لمشاريع قوانين المالية السابقة ، بعد سنة فلاحية استثنائية تميزت بمحصول زراعي بلغ 115 مليون قنطار خلال سنة 2015، أي بانخفاض نسبته 40% وهو ما سينتج عنه انخفاض للقيمة المضافة الفلاحية بـ 1,8% سنة 2016 بعد أن سجلت ارتفاعا بحوالي 13,9% سنة 2015، ما يعني تراجع مساهمة القيمة المضافة الفلاحية في النمو بـ 1,7 نقطة.

← يفسر العامل الثاني بالتباطؤ المرتقب "للضريبة على المنتجات الصافية من الدعم " التي سيرتفع حجمها بنسبة 4,3% سنة 2016 بعد 13,7% سنة 2015 و13,4% خلال 2014. ويفسر ارتفاعها خلال سنة 2015 أساسا بتأثير:

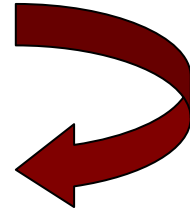
- انخفاض حجم الدعم على المنتجات بنحو 30,3% خلال سنة 2015 لتبلغ 17,6 مليار درهم، ارتباطا برفع الدعم عن الغازوال والفيول المستعمل من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (المقرر منذ يناير 2015 ويوليوز 2014 على التوالي). وقد شكل هذان المكونان خلال 2014 ما يناهز 31% و12% من إجمالي تكلفة المقاصة على التوالي، أي ما مجموعه 43%

- ارتفاع حجم الضرائب والرسوم على المنتجات بنسبة 2,7% مقابل 2,2% سنة 2014 نتيجة تحسن استهلاك الأسر (2,4% سنة 2014 بعد 3,3% سنة 2014) والذي رافقه، في المقابل، تطور طفيف للتكوين الخام للرأس المال الثابت (0,6% مقابل -0,4% سنة 2014) وكذا الواردات من السلع (0,4% مقابل 2% سنة 2014).

## متوسط سعر البترول خلال سنة 2016

تم الاعتماد على سعر متوسط للنفط الخام يساوي 61 دولار للبرميل خلال 2016 بعد متوسط للنفط الخام يساوي 56 دولار للبرميل خلال 2015، وهو سعر يوافق معدل توقعات المؤسسات الدولية المتخصصة (صندوق النقد الدولي، ...).

الفرضيات التي ارتكز عليها قانون المالية لسنة 2016، ذات طابع واقعي تأخذ بعين الاعتبار تطور السياق الدولي وكذا القدرات الموضوعية للاقتصاد الوطني.



## جدول التوازن طبقاً لمقتضيات المادتين 9 و36 من القانون التنظيمي لقانون المالية

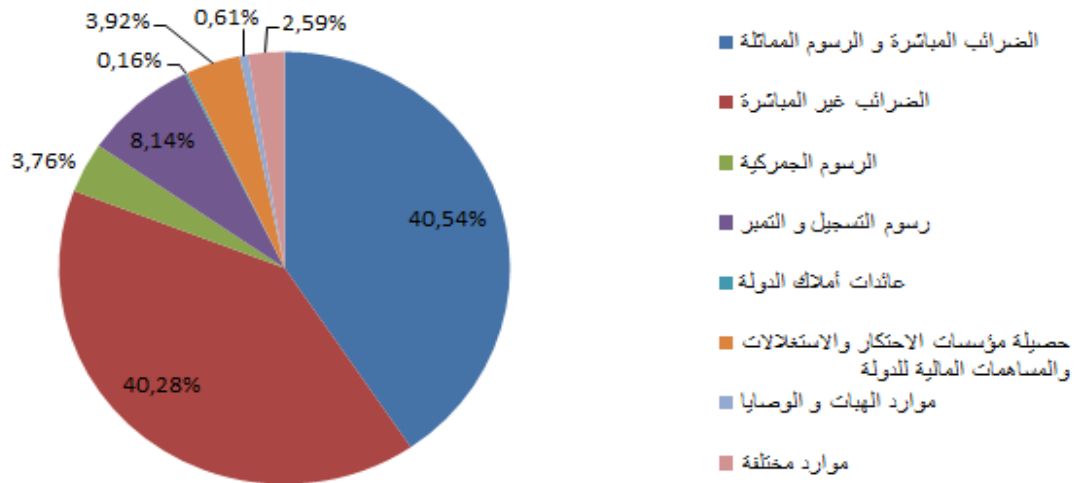
التغيرات ب %	التغيرات المطلقة	قانون المالية 2016	قانون المالية 2015 *	بالدرهم
5,28%	10 659 916 000	212 411 541 000	201 751 625 000	المداخل العادية للميزانية العامة (1)
6,61%	12 219 100 000	196 937 900 000	184 718 800 000	- المداخل الضريبية
5,33%	4 354 000 000	86 104 000 000	81 750 000 000	الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة
5,83%	4 715 000 000	85 558 000 000	80 843 000 000	الضرائب غير المباشرة
10,07%	730 000 000	7 980 100 000	7 250 100 000	الرسوم الجمركية
16,27%	2 420 100 000	17 295 800 000	14 875 700 000	رسوم التسجيل و التمير
-9,15%	-1 559 184 000	15 473 641 000	17 032 825 000	- المداخل غير الضريبية
-12,47%	-1 186 435 000	8 330 365 000	9 516 800 000	- حصيلة مؤسسات الاختكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة
0,00%	0	349 500 000	349 500 000	- عائدات أملاك الدولة
-0,54%	-29 749 000	5 497 776 000	5 527 525 000	- موارد مختلفة
-20,93%	-343 000 000	1 296 000 000	1 639 000 000	- موارد الهبات و الوصايا
-2,00%	-4 418 707 000	216 903 584 000	221 322 291 000	التفقات العادية للميزانية العامة (2)
-3,15%	-6 143 212 000	188 618 974 000	194 762 186 000	- نفقات التسيير
1,20%	1 266 710 000	106 775 771 000	105 509 061 000	نفقات الموظفين
4,38%	1 472 078 000	35 101 203 000	33 629 125 000	نفقات المعدات و النفقات المختلفة
-27,44%	-14 442 000 000	38 182 000 000	52 624 000 000	التكاليف المشتركة
	5 260 000 000	5 260 000 000		التفقات المتعلقة بالتسديدات و التخفيضات و الإرجاعات الضريبية
10,00%	300 000 000	3 300 000 000	3 000 000 000	التفقات الطارئة و المخصصات الاحتياطية
6,49%	1 724 505 000	28 284 610 000	26 560 105 000	- نفقات الفوائد و العمولات المتعلقة بالدين العمومي
-77,05%	15 078 623 000	-4 492 043 000	-19 570 666 000	الرصيد العادي (3)=(1)-(2)
13,50%	7 301 116 000	61 392 142 000	54 091 026 000	- نفقات الاستثمار للميزانية العامة (4)
-10,56%	7 777 507 000	-65 884 185 000	-73 661 692 000	رصيد الميزانية العامة (دون حصيلة الإقتراضات و استهلاكات الدين العمومي المتوسط و الطويل الأجل) (5)=(3)-(4)

التغيرات ب %	التغيرات المطلقة	قانون المالية 2016	قانون المالية 2015 *	بالدرهم
				مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة (6)
0,13%	3 795 000	3 006 217 000	3 002 422 000	- موارد ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
0,13%	3 795 000	3 006 217 000	3 002 422 000	- نفقات ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة :
1,11%	24 495 000	2 224 957 000	2 200 462 000	- نفقات الإستغلال
-2,58%	-20 700 000	781 260 000	801 960 000	- نفقات الإستثمار
	0	0	0	رصيد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

التغيرات ب %	التغيرات المطلقة	قانون المالية 2016	قانون المالية 2015 *	بالدرهم
				الحسابات الخصوصية للخزينة (7)
3,02%	2 317 059 000	78 936 483 000	76 619 424 000	- موارد الحسابات الخصوصية للخزينة
5,53%	3 494 847 000	66 707 655 000	63 212 808 000	- نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة
-8,79%	-1 177 788 000	12 228 828 000	13 406 616 000	رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة
-10,95%	6 599 719 000	-53 655 357 000	-60 255 076 000	رصيد ميزانية الدولة (دون حصيلة الإقتراضات و استهلاكات الدين العمومي المتوسط و الطويل الأجل) (8)=(5)+(6)+(7)
-1,40%	-582 254 000	40 907 378 000	41 489 632 000	استهلاكات الدين العمومي المتوسط و الطويل الأجل (9)
-2,07%	-768 500 000	36 320 700 000	37 089 200 000	- الداخلية
4,23%	186 246 000	4 586 678 000	4 400 432 000	- الخارجية
-7,06%	7 181 973 000	-94 562 735 000	-101 744 708 000	الحاجيات الإجمالية لتمويل قانون المالية (10)=(8)-(9)
6,25%	4 150 000 000	70 500 000 000	66 350 000 000	موارد الإقتراضات المتوسطة و الطويلة الأجل (11)
7,14%	3 000 000 000	45 000 000 000	42 000 000 000	- الداخلية
4,72%	1 150 000 000	25 500 000 000	24 350 000 000	- الخارجية
-32,02%	11 331 973 000	-24 062 735 000	-35 394 708 000	الحاجيات المتبقية لتمويل قانون المالية (10)+(11)

\* تم إدراج المعطيات المرقمة لقانون المالية لسنة 2015 حسب جدول التوازن الجديد للمقارنة مع معطيات قانون المالية لسنة 2016.

توزيع المداخل العادية للميزانية العامة برسم قانون المالية لسنة 2016:



- تمثل الضرائب المباشرة حوالي 40.54 % من مجموع المداخل الجبائية و ذلك بمبلغ يقدر ب 86.104 مليار درهم مقابل 81.750 درهم سنة 2015 .
- تمثل الضرائب غير المباشرة حوالي 40.28 % من مجموع المداخل الجبائية و ذلك بمبلغ يقدر ب 85.558 مليار درهم مقابل 80.843 درهم سنة 2015 .

تصنيف الملزمين الضريبيين المائة الأوائل برسم الضريبة على الشركات لسنتي 2015/ 2014 :

المجموع	شركات التمويل والتأمين	المقاولات الصناعية والخدمات	المؤسسات البنكية	أصناف الملزمين الضريبيين	
				عدد الشركات	إنجازات 2014
100	28	52	20	عدد الشركات	إنجازات 2014
23 096	2 260	14 069	6 767	المبلغ بملايين الدراهم	إنجازات 2014
100	28	52	20	عدد الشركات	إنجازات 2015
22 977	2 600	13 757	6 620	المبلغ بملايين الدراهم	إنجازات 2015

و للمزيد من المعلومات حول التدابير الجبائية، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب بالعنوان التالي:

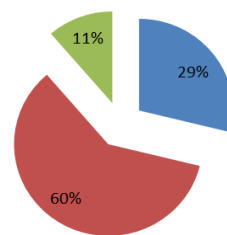
[www.tax.gov.ma](http://www.tax.gov.ma)

أما فيما يخص التدابير الجمركية، فيرجى زيارة الموقع الإلكتروني لإدارة الجمارك و الضرائب غير المباشرة بالعنوان التالي:

[www.douane.gov.ma](http://www.douane.gov.ma)

توزيع المداخل حسب أصناف الملزمين الضريبيين المائة الأوائل برسم الضريبة على الشركات لسنة 2015

شركات التمويل والتأمين ■ المقاولات الصناعية والخدمات ■ المؤسسات البنكية

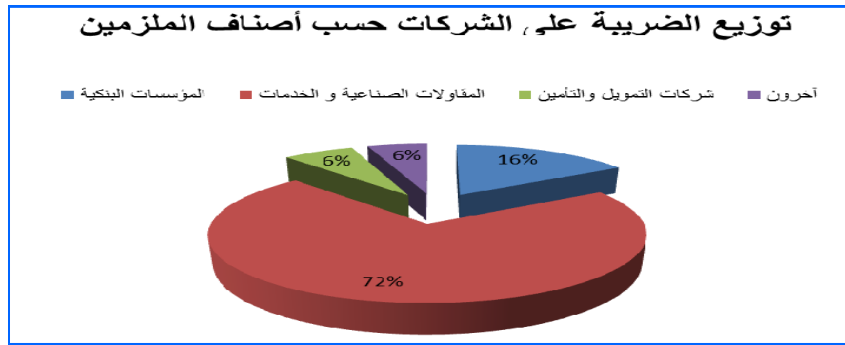


الموارد الضريبية :

الضريبة على الشركات حسب أصناف الملتزمين بملايين الدراهم :

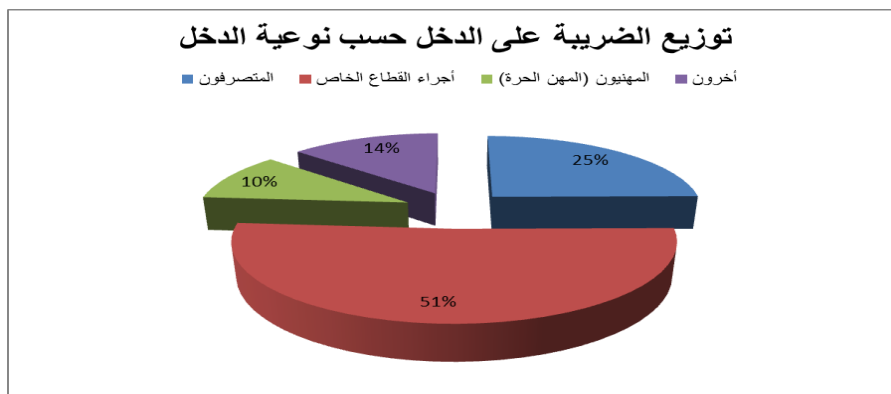
أصناف الملتزمين	قانون المالية لسنة 2015	تحيين توقعات 2015	قانون المالية لسنة 2016
المؤسسات البنكية	7 162	6 784	7 303
المقاولات الصناعية و الخدمات	31 369	29 626	31 887
شركات التمويل والتأمين	2 824	2 664	2 870
آخرون	2 415	2 270	2 440
<b>المجموع</b>	<b>43 770</b>	<b>41 344</b>	<b>44 500</b>

توزيع الضريبة على الشركات حسب أصناف الملتزمين برسم قانون المالية لسنة 2016



الضريبة على الدخل حسب نوعية الدخل بملايين الدراهم :

صنف الملتزمين الضريبيين	قانون المالية لسنة 2015	تحيين توقعات 2015	قانون المالية لسنة 2016
الموظفون	9 866	9 213	9 657
أجراء القطاع الخاص	18 340	19 134	19 950
المهنيون (المهنة الحرة)	3 604	3 700	4 020
آخرون	4 977	4 624	5 232
<b>المجموع</b>	<b>36 787</b>	<b>36 671</b>	<b>38 859</b>



الامتيازات الضريبية :

توزيع النفقات الضريبية حسب طبيعة المستفيدين برسم سنتي 2014 و2015:

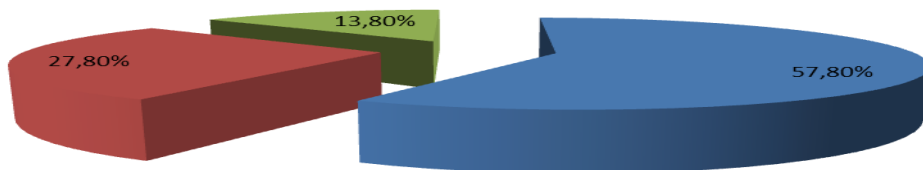
2015			2014			المستفيدين
النسبة	المبلغ	النسبة	العدد	المبلغ	العدد	
57,8%	18 553	44,1%	176	20 599	177	المقاولات
8,0%	2 563	4,3%	17	2 765	17	من بينها المتعشيش العقاريين
10,1%	3 245	4,5%	18	3 272	13	الفلاحين
7,5%	2 407	2,8%	11	2 503	17	المصدرين
2,6%	823	1,5%	6	818	6	الصيادين
0,3%	93	3,3%	13	88	13	المؤسسات التعليمية
27,8%	8 921	26,1%	104	9 462	106	الأسر
5,4%	1 741	4,5%	18	1 611	18	من بينها المستخدمين
1,3%	409	2,0%	8	520	9	الصناع الصغار
0,4%	135	1,3%	5	134	5	الكتاب والفنانين
13,8%	4 428	14,0%	56	4 060	56	المرافق العمومية
12,5%	4 001	7,0%	28	3 766	28	الدولة
1,1%	341	5,0%	20	285	20	وكالات التنمية
0,3%	87	2,0%	8	9	8	المؤسسات العمومية
0,6%	186	15,8%	63	287	63	أخرى
100,0%	32 088	100,0%	399	34 407	402	المجموع

-المستفيدون من النفقات الضريبية برسم سنة 2015 :

- المقاولات بنسبة 57.8 بالمئة من النفقات الضريبية بمبلغ 18.553 مليون درهم؛
  - الأسر بنسبة 27.8 بالمئة من النفقات الضريبية بمبلغ 8.921 مليون درهم؛
  - المرافق العمومية بنسبة 13.8 بالمئة من النفقات الضريبية بمبلغ 4.428 مليون درهم؛
- فيما يخص الضريبة على الشركات يعتبر المستفيدون الرئيسيون من التدابير الاستثنائية هم المقاولات بمبلغ 5.211 مليون درهم سنة 2015 أي بنسبة 91.5 بالمئة؛
- تعتبر الأسر أهم المستفيدين من النفقات الضريبية فيما يخص الضريبة على الدخل بمبلغ 2.140 مليون درهم أي بنسبة 62.1 بالمئة كما تستفيد المقاولات من 991 مليون درهم بنسبة 28.7 بالمئة.

المستفيدون من النفقات الضريبية

■ المرافق العمومية ■ الأسر ■ المقاولات



## نفقات الميزانية العامة برسم سنة 2016

◆ نفقات التسيير 188.61 مليار درهم:

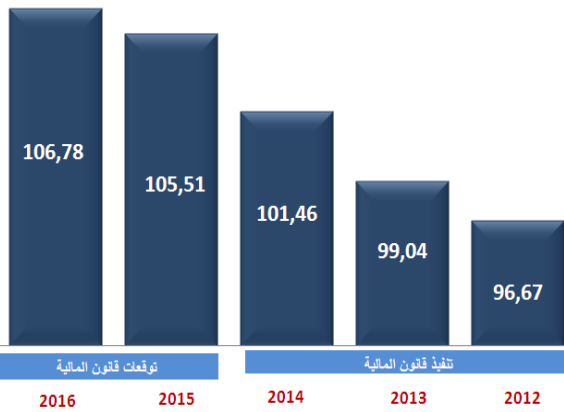
تطور نفقات التسيير ( بملايير الدراهم )

تقدر الاعتمادات المفتوحة برسم نفقات التسيير لسنة 2016 بمبلغ 188.61 مليار درهم مقابل 194.76 مليار درهم سنة 2015 بانخفاض بـ 6 ملايير درهم أي بنسبة 3,15% .

كتلة الأجور (106,78 مليار درهم) :

بلغت كتلة الأجور 106.78 مليار درهم مقابل 105.51 مليار درهم سنة 2015 أي بزيادة قدرها 1,2% .

تطور كتلة الأجور (بملايير الدراهم)



← إحداث حوالي 25.998 منصبا ماليا

← مساهمة الدولة كمشغل في أنظمة

التقاعد 15.301 مليون درهم

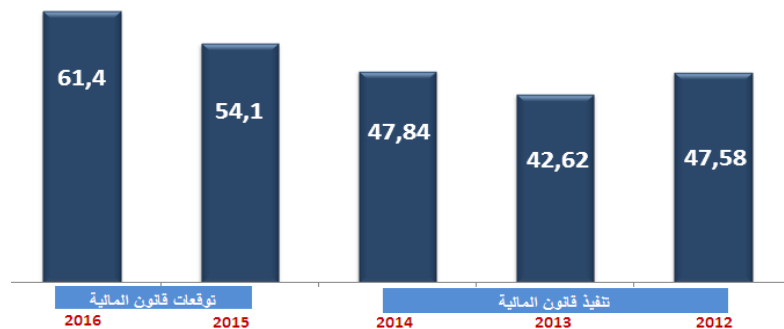
← مساهمة الدولة كمشغل في التغطية

الصحية 3.265 مليون درهم

◆ نفقات الاستثمار: 61.39 مليار درهم

تطور نفقات استثمار الميزانية العامة (بملايير الدراهم)

تقدر الاعتمادات المفتوحة المتوقعة لنفقات الاستثمار برسم سنة 2016 بمبلغ 61.39 مليار درهم مقابل 54.09 مليار درهم سنة 2015 بارتفاع بنسبة 13.5%



## النفقات :

## ◆ نفقات الدين العمومي:

2016**	2015*	2014	2013	الدين العمومي
				الدين الخارجي للخرزينة
168 917	149 187	141 086	129 804	قيمة الدين الخارجي للخرزينة (بملايين الدراهم)
				الدين الداخلي للخرزينة
501 601	479 922	445 479	424 457	قيمة الدين الداخلي للخرزينة (بملايين الدراهم)
				مجموع دين الخرزينة
670 518	629 109	586 565	554 261	قيمة دين الخرزينة (بملايين الدراهم)
3 985	3 332	3 134	3 209	أعباء فائدة الدين الخارجي للخرزينة (بملايين الدراهم)
24 299	23 027	21 073	18 655	أعباء فائدة الدين الداخلي للخرزينة (بملايين الدراهم)
%2,7	%2,7	% 2,6	% 2,4	النسبة إلى الناتج الداخلي الخام

(\*) أرقام مؤقتة (\*\*) توقعات

## التعليقات:

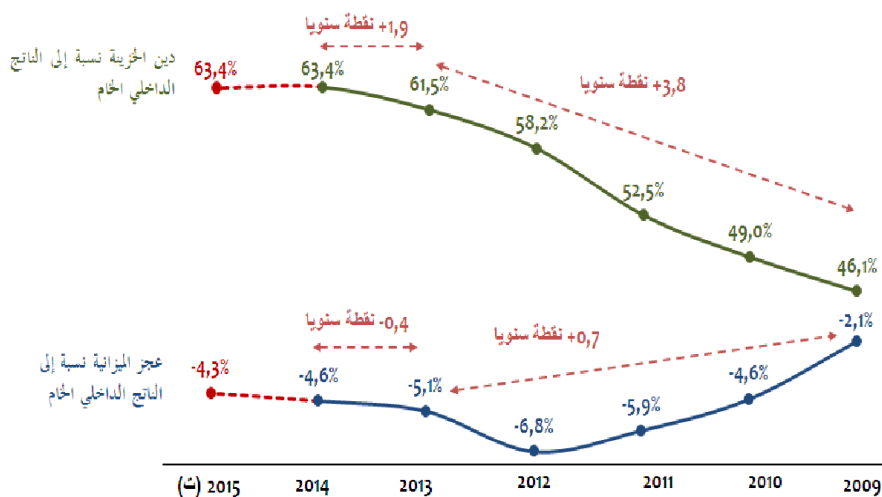
1. تأثر أعباء الدين بتغير أسعار الفائدة

• الدين الداخلي  
يؤدي ارتفاع سعر الفائدة بـ 0,01% إلى ارتفاع أعباء الدين بمبلغ 13,5 مليون درهم، أي زيادة الأعباء بنسبة 0,06% برسم سنة 2016.

• الدين الخارجي  
يؤدي ارتفاع سعر الفائدة بـ 0,01% ، إلى ارتفاع أعباء الدين بمبلغ 6,9 مليون درهم، أي زيادة الأعباء بنسبة 0,2%.

2. تأثر أعباء الدين بتغير سعر الصرف في إطار التصور الأقصى لتقلب سعر الأورو بالنسبة للدولار الأمريكي (الزيادة أو التخفيض في قيمة العملة بـ 15% بالنسبة للمستوى الملحوظ لعملة الأورو مقارنة مع عملة الدولار الأمريكي)، فالتأثير المطلق لسعر الصرف على المخزون وخدمة الدين الخارجي للخرزينة لا يتجاوز نسبة 0,3% برسم سنة 2016.

## انخفاض وثيرة ارتفاع المديونية



ساهم انخفاض مستوى عجز الميزانية في تقليص وثيرة ارتفاع معدل المديونية الذي انتقل من ارتفاع قدره 3,8 نقطة في المتوسط بين سنتي 2009 و2013 إلى 1,9 نقطة سنة 2014.

تم سنة 2015، من المنتظر أن يستقر معدل المديونية في نفس المستوى المسجل سنة 2014، أي 63,4%.



1

توطيد أسس نمو اقتصادي متوازن،  
يوصل دعم الطلب ويشجع العرض عبر  
تحفيز التصنيع وإنعاش الاستثمار  
الخاص ودعم المقاولات وتسريع  
المخططات القطاعية

3

مكافحة الفوارق الاجتماعية والمجالية  
وإنعاش التشغيل



2

تسريع تفعيل الجهوية والإصلاحات  
الهيكليّة الكبرى



4

تنزيل القانون التنظيمي لقانون المالية  
ومواصلة جهود الاستعادة التدريجية  
للتوازنات الماكرواقتصادية



تعزيز نجاعة الاستثمار العمومي عبر تقوية مردودية البنيات التحتية وتسريع تفعيل الاستراتيجيات القطاعية



برنامج السكك الحديدية

إنجازات سنة 2015:

✓تدشين صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

ورشة صيانة القطارات الفائقة السرعة باستثمار إجمالي يقدر ب 640 مليون درهم وسيتم إحداث هذا الورش على مساحة قدرها 22 هكتار؛

✓مواصلة إنجاز أشغال مشروع القطار الفائق السرعة الدار البيضاء-طنجة (22.9 مليار درهم) الذي بلغ إنجازه 72 بالمئة؛  
✓مواصلة أشغال تحديث المحطات السكنية وإزالة الممرات الغير المحروسة.

المشاريع المبرمجة برسم سنة 2016:

✓مواصلة إنجاز أشغال مشروع القطار الفائق السرعة ؛  
✓الإنهاء من أشغال تثليث الخط الرابط بين القنيطرة والدار البيضاء؛  
✓بداية أشغال التثنية الجزئية للخط الرابط بين سطات ومراكش.



تطوير البنيات التحتية للمطارات

إنجازات سنة 2015:

✓مواصلة أشغال تطوير مطار زاكورة عبر بناء محطة جوية وتقوية ساحات تحرك الطائرات لاستقبال 250.000 مسافر؛

✓مواصلة تطوير المنشآت المطارية لمطار الراشدية عبر إنشاء محطة جوية على مساحة 3.500 متر مربع تقريبا؛  
✓مواصلة تطوير مطار كلميم عبر بناء محطة جوية على مساحة 7.000 متر مربع.

المشاريع المبرمجة برسم سنة 2016:

✓مواصلة أشغال توسيع وتهينة محطات مطارات الدار البيضاء، فاس سايس، الناظور (الذي ستم توسعته إلى 20.000 م<sup>2</sup>) ومراكش المنارة (الذي ستم توسعته إلى 67.000 م<sup>2</sup>)؛  
✓الإنهاء من أشغال مشروع تطوير مطارات الراشدية كلميم وزاكورة؛  
✓الإنهاء من رفع الطاقة الاستيعابية للمحطة الجوية 1 لمطار محمد الخامس؛  
✓برمجة استثمارات أخرى تروم تحسين سلامة و أمن المطارات وتوسيع المجال الجوي المراقب.



البنيات التحتية المائية

إنجازات 2015 :

✓إتمام أشغال بناء سد تمكيث على وادي أسيف نيفر بإقليم الراشدية وسد مولاي بوشة على وادي مولاي بوشة بإقليم تطوان؛  
✓إنهاء مشروع المخطط الوطني للماء الذي سيعرض على أنظار المجلس الأعلى للماء والمناخ قصد المصادقة عليه وتقدر التكلفة الإجمالية لهذا المخطط بأكثر من 260 مليار درهم؛  
✓مواصلة الورش المتعلق بإصلاح القانون رقم 95-10 المتعلق بالماء.

المشاريع المبرمجة برسم سنة 2016:

✓مواصلة أشغال بناء السدود التالية: سد مرتيل، سد مدز، سد ولجة السلطان و سد خروب، ومن المتوقع أن تنتهي الأشغال بهذه السدود نهاية 2017؛  
✓مواصلة أشغال بناس سد خروفة (نهاية 2016)، وسد قدوسة ، سد تركا اومادي وسد تيداس (نهاية 2018)؛  
✓إعطاء الانطلاقة الفعلية لأشغال إنجاز سد أكندز (80 مليون متر مكعب) بتكلفة حوالي 500 مليون درهم و تودغا (20 مليون متر مكعب) بتكلفة 400 مليون درهم؛  
✓إنطلاق أشغال بناء سد جديد "لغيس" بإقليم الحسيمة بتكلفة حوالي 900 مليون درهم.

تهينة الموانئ



إنجازات سنة 2015:

✓ مواصلة أشغال ميناء أسفي ( 3.9 مليار درهم)؛  
✓ مواصلة أشغال توسعة ميناء طنجة المتوسط 2 و طرفاية ومشروع المحطة الثالثة لميناء الدار البيضاء وميناء الصيد الجديد لمهيريذ؛  
✓ انطلاق أشغال توسعة ميناء الجبهة.

المشاريع المبرمجة برسم سنة 2016:

✓ إعطاء انطلاقة أشغال بناء المجمع المينائي الجديد القنيطرة الأطلسي (8 ملايين درهم)؛  
✓ مواصلة مشروع توسيع ميناء الجبهة؛  
✓ بدء أشغال بناء المجمع المينائي الجديد الناظور غرب المتوسط باستثمار قدره 9,88 مليار درهم.

تعزيز نجاعة الاستثمار العمومي عبر تقوية مردودية البنيات التحتية وتسريع تفعيل  
الاستراتيجيات القطاعية

1

## برنامج الطرق السيارة



تطوير شبكة الطرق السيارة بالمغرب بطول إجمالي يقدر ب  
1.588 كم

## إنجازات سنة 2015:

- ✓ افتتاح المقطع الطريقي برشيد-خريبكة بطول 77 كلم مضافا إلى المقطع الأول الذي يصل خريبكة ببني ملال بطول 95 كلم؛
- ✓ بلوغ نسبة تقدم الأشغال بالمقاطع الأربعة المكونة للطريق السيارة الرابط بين الجديدة وأسفي على طول 143 كلم أكثر من 40 بالمائة.

## المشاريع المبرمجة برسم سنة 2016:

- ✓ الإنتهاء من بناء الطريق السيارة الجديدة-أسفي بطول 143 كم؛
- ✓ الإنتهاء من بناء الطريق المداري للرباط الذي سيبلغ طوله 41 كلم .



## الطرق



## إنجازات 2015 :

- ✓ الطرق السريعة: يتم حاليا استغلال 841 كلم من الطرق السريعة فيما توجد حاليا 316 كلم في طور الانجاز إضافة إلى مواصلة الأشغال المتعلقة ب 300 كلم من مشاريع الطرق السريعة بمختلف جهات المملكة باستثمار إجمالي بلغ حوالي 3,26 مليار درهم.
- ✓ الطرق القروية: مواصلة انجاز البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية الذي يهدف إلى انجاز وتحسين 15.560 كلم من الطرق القروية منها انجاز 9.772 كلم من الطرق وتهيئة 5.788 كلم من المسالك. و يمكن هذا البرنامج منذ اعطاء انطلاقته إلى حدود 30 يونيو 2015 من انجاز 14756 أي % 95 من المسافات الاجمالية المستهدفة وبالتالي رفع نسبة الساكنة القروية المستفيدة من فك العزلة إلى % 78.

## المشاريع المبرمجة برسم سنة 2016:

- ✓ تم إعداد استراتيجية وطنية لصيانة الشبكة الطرقية للفترة الممتدة بين 2016-2025 . وتتمحور هذه الاستراتيجية حول أربعة محاور :
- عصنة الطرق الوطنية؛
- اعادة تأهيل الطرق الجهوية والإقليمية ذات حركة السير المنخفضة؛
- صيانة الطرق الجهوية والإقليمية ذات حركة السير المرتفعة؛
- صيانة المنشآت الفنية المتواجدة على الطرق الجهوية والإقليمية.
- ✓ مواصلة تنزيل برنامج إنشاء الطرق السريعة بهدف انجاز 600 كلم خلال الفترة الممتدة بين 2012-2016 بغية الوصول إلى ما مجموعه 1300 كلم .

## النقل الطريقي والسلامة الطرقية

## إنجازات 2015 :



- ✓ تقديم الدعم من خلال صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطريقي الحضري الرابط بين المدن: -لبرنامج تجديد سيارات الأجرة من الصنف الثاني: استبدال 7.400 سيارة أجرة قديمة وتهدف هذه العملية إلى بلوغ 8.000 سيارة أجرة مستبدلة نهاية سنة 2015 ؛
- لبرنامج تجديد سيارات الأجرة من الصنف الأول: تسليم ما يناهز 3.887 رخصة أهلية للإستفادة من منحة تجديد سيارات الأجرة من الصنف الأول ( 80.000 درهم) حيث تم في إطار هذا البرنامج تجديد أكثر من 2.800 سيارة أجرة قديمة؛
- ✓ المصادقة في المجلس الحكومي على مشروع قانون رقم 116.14 يغير ويتمم القانون 05-52 بمثابة مدونة السير على الطرق؛
- ✓ استمرار تنفيذ البرنامج الخاص بتهيئات السلامة الطرقية الذي يمتد ما بين 2014 و 2018 ؛
- ✓ معالجة النقاط السوداء الموزعة على بقية الشبكة الطرقية و التي تعرف معدل مرتفع للحوادث.

## المشاريع المبرمجة برسم سنة 2016:

- ✓ مواصلة تأهيل ومهنة القطاع عبر: تخصيص منحة لتكسيير وتجديد المركبات المخصصة لخدمات النقل العمومي الجماعي للمسافرين عبر الطرق وتخصيص منحة لفائدة مقاولات خدمات النقل العمومي الجماعي للمسافرين عبر الطرق؛
- ✓ دعم وسائل النقل العمومي ذات المسارات الخاصة من خلال المساهمة في تمويل تمديد خط الطرامواي لمدينة الرباط وإنشاء خط حافلات ذات الخدمات عالية الجودة بمدينة أكادير؛
- ✓ متابعة البرنامج الخاص بتهيئة السلامة الطرقية.

## تسريع وتيرة تنزيل الاستراتيجيات القطاعية



## المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة

ترأس جلالة الملك محمد السادس مرفوقا بالرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند نداء طنجة وهي المبادرة التي تعكس جهود البلدين للمحافظة على البيئة وإيجاد الحلول الملائمة والناجعة لإشكالية التغير المناخي، كما دعا كل من المغرب وفرنسا، اللذان يرأسان المؤتمرين العالميين حول تغير المناخ "كوب 21 وكوب 22"، إلى اغتنام فرصة انعقاد هاذين المؤتمرين بباريس ومراكش، لتسريع وتيرة التحول نحو اقتصاد عالمي أخضر.

ويتجلى تنزيل السياسة العمومية المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة من خلال قانون المالية لسنة 2016 في البرامج التالية :

\*البرنامج الوطني للتطهير السائل وتصفية المياه العادمة:

- تميزت سنة 2015 بتمويل مشاريع التطهير السائل لفائدة 85 مدينة ومركز حضري بمساهمة للميزانية تقدر ب414 مليون درهم؛  
- ستشهد سنة 2016 استمرار تنفيذ البرنامج الوطني للتطهير السائل وتصفية المياه العادمة بمساهمة قدرها 714 مليون درهم، لتمويل مشاريع التطهير السائل.

\*البرنامج الوطني للنفايات المنزلية:

- منذ إنطلاق هذا البرنامج تم إحداث 19 مطرعا مراقبا ويجري حاليا إنشاء 6 مطارح وإعادة تأهيل 23 مطرعا عشوائيا كما مكنت المطارح المستغلة حاليا من معالجة 2 مليون طن من مجموع النفايات المنزلية أي بنسبة تناهز 38 بالمئة من إجمالي إنتاج النفايات المنزلية بالمغرب في أواخر 2014 ؛

- ستعرف سنة 2016 مواصلة تنزيل البرنامج الوطني للنفايات المنزلية من خلال المساهمة في تمويل المشاريع بمبلغ 150 مليون درهم؛

- كما يتوقع المصادقة على الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ومواصلة مشروع التدبير المدمج للمناطق الساحلية (2012-2017) على مستوى الجهة الشرقية.

## الإستراتيجية الطاقية

مواصلة تنزيل الاستراتيجية الوطنية للطاقة من خلال:



**البرنامج المغربي للطاقة الشمسية:** تنفيذ المرحلة الأولى من المركب الشمسي لورزازات بقدرة 500 ميغاواط، بما فيها المحطة الأولى (نور1) بقدرة كهربائية تبلغ 160 ميغاواط بتكلفة مالية تقدر ب 6.5 مليار درهم، وتفويت الصفقات المرتبطة بإنشاء

المحطات (نور2) و(نور3) بقدرة كهربائية إجمالية تصل إلى 350 ميغاواط وتكلفة مالية تناهز 16.46 مليار درهم.

**البرنامج المغربي المندمج للطاقة الريحية:** إنشاء المركب الريحي لتازة (150 ميغاواط)، اختيار مقدمي العروض لمشروع الطاقة الريحية المدمجة بقدرة 850 ميغاواط، فضلا عن إطلاق المركبات الريحية الخاصة الأخرى؛

**المخطط الوطني للنجاعة الطاقية:** تنزيل برنامج التأهيل الطاقى للمساجد، تعميم الإفتحاص الطاقى الذي يهم مجال الطاقة وإدماج الأداء الطاقى على مستوى القطاع الصناعي وإرساء إجراءات النجاعة الطاقية بقطاع النقل وكذا تفعيل إجراءات خاصة بزبانن التيار الكهربائي المرتفع والمرتفع جدا.

## الإستراتيجية الوطنية لتنمية الصناعة التقليدية

## إنجازات 2015 :

أطلقت الحكومة استراتيجية الصناعة التقليدية للفترة ما بين 2006 و 2015 التي سجلت تقدما كبيرا فيما يخص :

✓زيادة سنوية من حجم أعمال هذا قطاع 12% سمحت بتحقيق 21,8 مليار درهم؛

✓تحسين القيمة المضافة للقطاع بما يقارب 10 ملايين درهم؛

✓خلق 63000 فرصة عمل جديدة بزيادة قدرها 2,2%؛

✓تكوين 30000 حرفي في القطاع وتنظيم 10430 يوم تكوين في إطار التكوين المستمر للحرفيين؛

✓خلق 840 مقاولة صغرى ومتوسطة في القطاع.

## المشاريع المبرمجة برسم سنة 2016:

✓إنهاء بناء قرية الصناع التقليديين بأمزميز ووجدة ومعارض البيع باوريكا وإيمينتونات وإحداث دار الصانع بأسفي وإعادة تأهيل مركز الصناعة التقليدية بجرادة؛

✓إطلاق مشاريع إحداث المركب المندمج للصناعة التقليدية وقرية الصناع التقليديين بالقنيطرة؛

✓إطلاق مشاريع إنشاء 3 قرى للصناع التقليديين بزواية الشيخ لفيقه بن صالح وميريت مع إحداث 3 دور للصانع بعمالة لفيقه بن صالح؛

✓إحداث قرية للصناعة التقليدية بتاونات وكرسيف ومركب مندمج للصناعة التقليدية بطنجة.

تسريع وتيرة تنزيل الاستراتيجيات القطاعية



مخطط المغرب الأخضر

أهم الإنجازات:

- ✓ تحسن ملحوظ للمنتوجات الغذائية: تغطية ما يناهز 70% من حاجيات البلاد من الحبوب و 40% من السكر و 100% من اللحوم و الفواكه والخضراوات؛
- ✓ تحسن معدل النمو السنوي المتوسط للناتج الداخلي الخام الفلاحي ليصل إلى 7% سنويا؛
- ✓ خلق دينامية بفضل الإستثمار العمومي مكنت من الزيادة في الإستثمارات الخاصة وتنويع مصادر التمويل حيث ساهم المانحون الدوليون في تمويل مشاريع المخطط الأخضر بغلاف مالي إجمالي يناهز 20.6 مليار درهم؛
- ✓ تدخل صندوق التنمية الفلاحية الذي مكن في الفترة ما بين 2008 و 2014 من تعبئة مبلغ إجمالي قدره 15.4 مليار درهم برسم إعانات الدولة لإنعاش الإستثمار في القطاع مما أدى إلى ضخ ما مجموعه 42.3 مليار من الإستثمارات الخاصة وجلب 2.7 مليار درهم من الإستثمار المباشر.

أهم المشاريع المبرمجة لسنة 2016:

- ✓ مواصلة تنفيذ 497 مشروعا تم إطلاقها إلى غاية 2015 في إطار الدعامة الثانية للفلاحة التضامنية وإطلاق 85 مشروعا جديدا؛
- ✓ مواصلة الجهود المبذولة لتشجيع الاستثمار الخاص في المجال الفلاحي في إطار 19 عقدة اطار؛
- ✓ مواصلة عمليات توسيع الري والبرنامج الوطني لاقتصاد مياه السقي وتطوير الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص؛
- ✓ الحفاظ على الثروة الحيوانية والنباتية وسلامة المنتجات الغذائية.
- ✓ تنمية التجارة الفلاحية والتكوين والبحث الزراعي.

حصل المغرب على التمييز من طرف منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لتحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية للحد من الجوع والفقر المدقع سنتين قبل الموعد المحدد نهاية سنة 2015.



رؤية 2020 للسياحة

إنجازات سنة 2015:

- بلغ حجم الوافدين على معابر الحدود 6 مليون سائح نهاية يوليو 2015، بزيادة قدرها 1.5% بالمقارنة مع نفس الفترة من سنة 2014 (5.3-%) بالنسبة للسياح الأجانب و 9.5% للمغاربة المقيمين بالخارج. نسبة السياح الوافدين من ألمانيا سجلت زيادة قدرها 14%، تليها من المملكة المتحدة بزيادة بنسبة 7%؛
- سجلت الأشهر السبع الأولى من سنة 2015 فيما يخص ليالي المبيت داخل مؤسسات الإيواء السياحية المصنفة انخفاضا بنسبة 8% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2014 (-14,4%) بالنسبة للسياح غير المقيمين و 11,9% بالنسبة للمقيمين؛
- بلغت المداخيل التي تولدها الأنشطة السياحية لغير المقيمين بالمغرب بنهاية غشت لسنة 2015، 40.1 مليار درهم مقابل 40.9 مليار درهم سنة 2014، ما يعكس انخفاضا طفيفا ب 1.9%.

المشاريع المبرمجة برسم سنة 2016:

- يركز تفعيل رؤية 2020 على المحاور التالية:
  - تعزيز الإطار القانوني للقطاع؛
  - مواصلة تنزيل خطة العمل التي بلورتها الشركة المغربية للهندسة السياحية SMIT؛
  - تطوير المشاريع السياحية ذات الأهمية: وصال الدار البيضاء الميناء و وصال أبي رقراق؛
  - الترويج لوجهة المغرب؛
  - تعزيز قدرات الفاعلين في قطاع السياحة وتمثين الرأسمال البشري.



إستراتيجية  
"هاليوتيس" للصيد  
البحري

إنجازات سنة 2015:

- تحسين جودة المنتجات البحرية في المناطق "الجنوبية للمغرب، و دعم نشاط صيد الأسماك الحرقي في هذه المناطق عن طريق تجهيز 6600 قارب تقليدي بصناديق عازلة للحرارة؛
- مواصلة البرنامج الوطني لتهيئة الساحل؛
- تعزيز نظام مراقبة استغلال الموارد السمكية من خلال إنشاء نظام لتحديد المواقع ورصد مستمر للسفن وبلغ عدد السفن المجهزة بمنارات تحديد المواقع الجغرافية ( 2.194 وحدة)
- مواصلة برامج تهيئة المصايد البحرية.

المشاريع المبرمجة برسم سنة 2016:

- برنامج تنمية الصيد البحري، تربية الأحياء المائية وتمثين الموارد السمكية:
  - ✓ تعزيز وتطوير وسائل إستغلال الثروة؛
  - ✓ تعزيز القدرة التنافسية لشركات تحويل وتعبئة المنتجات البحرية؛
- برنامج التكوين البحري والإنعاش السوسيومهني وسلامة البحارة: تحسين نوعية التكوين عن طريق تنويع الشعب وأساليب التدخل لتغطية جميع الاحتياجات في مجال الموارد البشرية لمشاريع ألبوتيس.

## تنزيل المخطط الوطني لتسريع التنمية الصناعية



ينبغي تفعيل وإنجاح هذا المخطط على ثلاث مرتكزات يكرسها قانون المالية لسنة 2016:

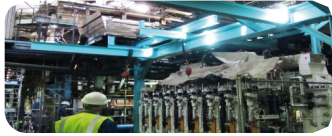
تعزيز المكتسبات ودعم الدينامية الصناعية من خلال تطوير النظم الصناعية وتطوير الإدماج والموازنة الصناعية:

**قطاع ترحيل الخدمات:** تم حاليا الشروع في استغلال خمسة محطات صناعية مندمجة (P2I) من بين الست المخصصة لترحيل الخدمات المقرر إنجازها في إطار الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي في كل من الدار البيضاء والرباط وفاس وتطوان ووجدة واستقرت بها أكثر من 100 شركة من بينها شركات عالمية. تم البدء في إنجاز دراسة تهم وضع منظومة ترحيل الخدمات وستسفر هذه الدراسة سنة 2016 عن إنطلاق منظومات قطاع ترحيل الخدمات.

**قطاع صناعة السيارات:** تميزت سنة 2015 بتوقيع اتفاقية بين المغرب وشركة PSA Peugeot Citroën بكلفة مالية تقدر بـ 570 مليون أورو مما سيمكن من خلق 4500 منصب شغل مباشر و 20.000 منصب شغل غير مباشر وكذلك إنتاج 200.000 سيارة و 200.000 محرك سنويا. فيما يخص المحطات الصناعية المندمجة الخاصة بصناعة السيارات، فمن المقرر أن تجلب محطة Kénitra Automotive City 12 مليار درهم من الاستثمارات وتخلق 30.000 منصب شغل، وأن تجلب محطة Tanger Automotive City 8 مليار درهم من الاستثمارات وتخلق كذلك 30.000 منصب شغل.

**قطاع الصناعة الإلكترونية:** بلغ رقم معاملات التصدير في هذا القطاع 5.2 مليار درهم متم شهر غشت 2015 وستتم مواصلة تنفيذ عقود الأداء في هذا المجال سنة 2016. وقد عرفت سنة 2015 التوقيع على عقد استثمار مع شركة " أف.سفوروكاوا" بغلاف 300 مليون درهم، سيمكن من خلق أكثر من 150 منصب شغل. وستتميز سنة 2016 على الخصوص بمواصلة تنفيذ عقود الأداء الخاصة بالنظم الصناعية وتنمية الاستثمارات في قطاعات السيارات والطيران والإلكترونيك.

**قطاع صناعة الطيران:** بلغ رقم معاملات التصدير 4.6 مليار درهم متم شهر غشت 2015. وقد تم توقيع عقدين للأداء بين الدولة و"مجموعة الصناعات المغربية للطيران والفضاء" لوضع المنظومات الأربع الأولى الخاصة بصناعة الطيران بهدف خلق 23.000 منصب شغل جديد وتحقيق رقم معاملات يزيد عن 26 مليار درهم. وتجدر الإشارة إلى انتهاء أشغال البناء بمصنع بومباردي حيث يتوقع وصول عدد المستخدمين المغربية إلى 400 مستخدم في نهاية السنة الجارية.



**قطاع صناعة الجلد والنسيج:** بلغ رقم معاملات التصدير في هذا المجال 22.35 مليار درهم كما ستتم مواصلة تنفيذ مشاريع الاستثمار المبرمجة في إطار اتفاقيات النظم الصناعية للنسيج والجلد.

## تعزيز الاستثمار الخاص ودعم تنافسية المقاولات

## تسهيل الولوج إلى التمويل

- ✓ إصلاح القانون البنكي: المصادقة على القانون 12-103 المغير للقانون رقم 34-03 المتعلق بمؤسسات الإقراض والهيئات الاعتبارية في حكمها بهدف وضع الإطار التشريعي للبنوك التشاركية؛
- ✓ المصادقة على القانون رقم 14-18 المغير والمتمم للقانون رقم 05-41 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للراشمال؛
- ✓ إعداد مشروع قانون يتعلق بمؤسسات الاستثمار الجماعي في العقارات؛
- ✓ تحديث بورصة القيم وتنويع آليات التمويل لفائدة المستثمرين والمستثمرين.

تطوير  
اللوجستيك

- ✓ إطلاق مشاريع جديدة لتحسين السلاسل اللوجستية للاستيراد والتصدير؛
- ✓ تحسين الخدمات اللوجستية للإدارات؛
- ✓ مواكبة أعمال اللجنة الوطنية لتنسيق التكوين في قطاع اللوجستيك.

## تحسين مناخ الأعمال



أحرز المغرب بناء على تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال" لسنة 2016، تقدما ملموسا ب 5 مراكز ليحتل المرتبة 75.

- ✓ مواصلة إجراءات تبسيط المساطر الإدارية : إعطاء الانطلاقة لمشروع إحداث قاعدة لنشر المساطر الإدارية المبسطة والمطبقة على المقاولات؛
- ✓ تحديث الإطار القانوني المتعلق بالأعمال (إصلاح القانون المتعلق بالشركات المجهولة الإسم، مراجعة القانون المتعلق بالضمانات المنقولة، إصلاح الكتاب الخامس من مدونة التجارة...)
- ✓ مراجعة ميثاق الاستثمار ؛
- ✓ إحداث اللجنة الوطنية للطلبات العمومية في إطار تحسين آليات البث في الشكايات وإنهاء إصلاح الصفقات العمومية.
- ✓ تسريع اتخاذ الإجراءات القانونية والتنظيمية والمسطرية لتقليص آجال الأداء المتعلقة بالصفقات العمومية وأداء المتأخرات المتركمة على الإدارات والمؤسسات العمومية.

## تعزيز الاستثمار الخاص ودعم تنافسية المقاولات

4

## دعم تنافسية المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة وإدماج القطاع الغير مهيكَل

- تم وضع آلية جديدة لمواكبة المبادرة المقاولاتية وإدماج القطاع الغير مهيكَل (2015-2020) بهدف :
- ✓ تحديث ودعم تنافسية 20.000 مقاوله صغرى ومتوسطة ضمنها 500 مقاوله ذات قدرة كبيرة على دعم إقلاع جيل جديد من المقاولات الرائدة؛
- ✓ مواكبة 100.000 مقاول ذاتي المساهمين في خلق أزيد من 135.000 منصب شغل وإدماجهم في القطاع المهيكَل؛



## تدابير لدعم المقاولات الصغرى والمتوسطة

- ✓ تقوية آليات المواكبة المالية للمقاولات الصغيرة جدا، والصغيرة والمتوسطة من خلال تطوير السلفات الصغرى وعروض الضمان كصندوق تمويل وإقلاع الاستثمار؛
- ✓ مواصلة دعم برامج امتياز ومساندة الموجهة لدعم مشاريع تطوير وتحديث المقاولات المتوسطة والصغيرة (مواكبة 600 مشروع عصرنة المقاولات الصغرى و100 برنامج استثماري)؛
- ✓ برامج الدعم والمواكبة تحفيز واستثمار لفائدة المقاولات الصغيرة جدا.
- ✓ مواصلة معالجة دين الضريبة على القيمة المضافة المتراكم في إطار "المصدم" وتسريع الارجاجات الضريبية على القيمة المضافة؛
- ✓ تسريع اتخاذ الإجراءات القانونية والتنظيمية والمسبورية لتقليص آجال الأداء المتعلقة بالصفقات العمومية وأداء المتأخرات المتراكمة على الإدارات والمؤسسات العمومية؛
- ✓ الحرص على التطبيق الفعلي للأفضلية الوطنية في الصفقات العمومية من خلال مواصلة تفعيل استفادة المقاولات الصغرى والمتوسطة من حصة 20 % من الصفقات العمومية.

## دعم التكوين المهني

- ✓ الزيادة في عدد المستفيدين من التكوين المهني الأولي بنسبة 5 % أي 438.797 سنة 2016 بالمقارنة مع 2015؛
- ✓ إعطاء الانطلاقة لأشغال بناء معهد التكوين في مهن الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية بطنجة؛
- ✓ إنجاز مركزين للتكوين في قطاع الصيد البحري؛
- ✓ تجهيز معهد التكوين في مهن السيارات بطنجة و داخلته وكذا توسعة معهد الطيران بالدار البيضاء.
- ✓ مواصلة برنامج بناء معهد المهن اللوجيستكية بميناء طنجة المتوسطي والمعهد الوطني لتكوين المكونين والأوصياء بتامسنا ومعاهد التكوين في مهن الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية بكل من ورزازات وطنجة.



## دعم وتشجيع الاستثمار الخاص

- ✓ مصادقة الحكومة على 15 مشروع اتفاقية استثمار بما يعادل 24.77 مليار درهم بهدف خلق 3.985 منصب شغل مباشر؛
- ✓ تهم هذه الاستثمارات المجال الطاقى ب16.52 مليار درهم، مجال السياحة والعقار ب6.5 مليار درهم ومجال التجارة ب1.48 مليار درهم؛
- ✓ ويتوقع خلق 2500 منصب شغل في مجال التجارة و1.250 في مجال السياحة والعقار .



## تدابير جبائية لدعم الاستثمار والمقاولات

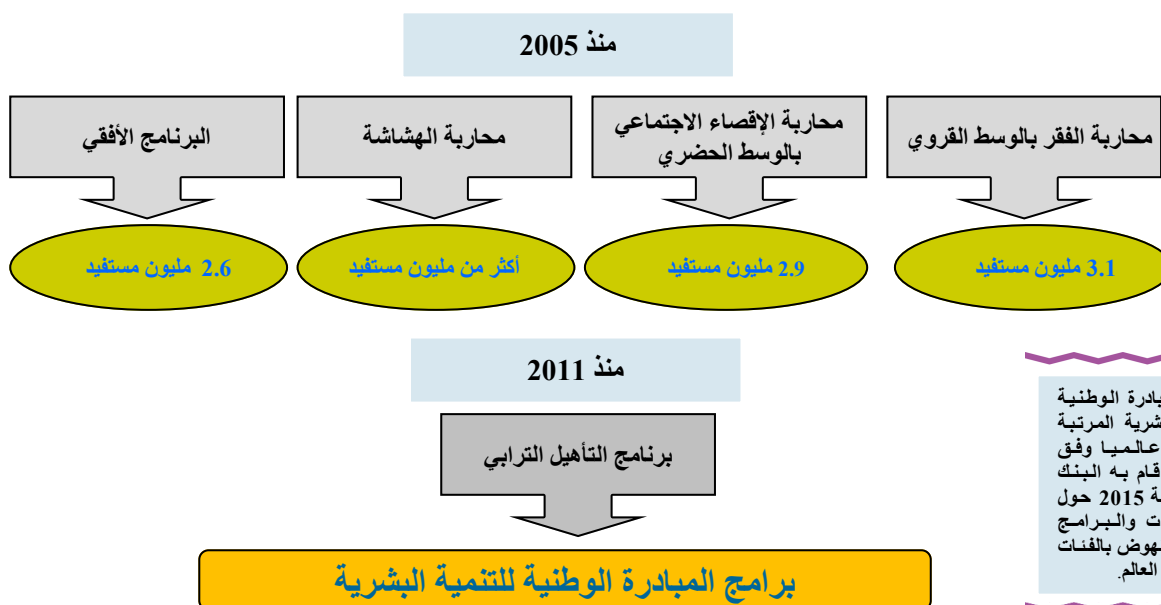
- ✓ إدراج شريحة الأرباح الخاضعة للضريبة على الشركات بسعر 20% (من 300.001 إلى 1.000.000 درهم) ورفع السعر الى 31 % بالنسبة لأصناف الأرباح التي تفوق خمسة (5) ملايين درهم؛
- ✓ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على عمليات استيراد الطائرات المخصصة للنقل الجوي التي تفوق سعتها 100 مقعد (سعر 20 % حاليا)؛
- ✓ إعفاء عمليات تفكيك الطائرات من الضريبة على القيمة المضافة مع الحق في الخصم؛
- ✓ تعميم إرجاع الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على السلع التجهيزية، ويجب التذكير أن إعفاء السلع التجهيزية لمدة 36 شهرا الممنوح للمقاولات الحديثة النشأة يبقى ساري المفعول؛
- ✓ تمكين قطاع الصناعة الغذائية من استرداد الضريبة على القيمة المضافة غير الظاهرة في المنتجات ذات الأصل الفلاحي، التي تم بيعها محليا، وذلك بهدف تقوية تنافسية هذا القطاع ومحاربة القطاع غير المهيكَل؛
- ✓ تمكين قطاع الخدمات من الاستفادة من التدبير المتعلق بتخفيض الأساس الخاضع للضريبة بالنسبة لواجبات التسجيل المطبقة على "الإيجارات الحكرية" المتعلقة بالأراضي التابعة لأملاك الدولة، على غرار القطاعين الصناعي والفلاحي ؛
- ✓ منح الاستفادة من خصم 40% للدخول العقارية الناتجة عن العقارات الزراعية على غرار العقارات المبنية وغير المبنية.

## دعم استثمارات المكتب الوطني للسكك الحديدية

- ✓ إقرار سعر الضريبة على القيمة المضافة على النقل السككي في 20% بدل 14% حاليا؛
- ✓ تخصيص 1,8 مليار درهم لنصفية الدين المتراكم لفائدة المكتب خلال السنوات الماضية؛
- ✓ إقرار الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد بالنسبة للقطارات والتجهيزات السككية الموجهة لنقل المسافرين والبضائع.

تعزيز مكتسبات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومواصلة دعم برامجها للتصدي لمظاهر العجز الاجتماعي والنهوض بالمناطق الهامشية

1



• حصيلة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (البرامج الأربعة) 2014-2005 :



50% من المستفيدين من برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ينحدرون من العالم القروي

البرنامج	عدد المشاريع	عدد العمليات	المبلغ الإجمالي (بمليون درهم)	حصة المبادرة (بمليون درهم)	عدد المستفيدين
البرنامج الأفقي	16 024	4162	8653	4490	2 604 370
محاربة الفقر بالوسط القروي	12 868	1235	6397	4568	3 176 305
محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري	6388	1933	8933	5017	2 971 120
محاربة الهشاشة	3061	964	5070	3064	1 001 315
المجموع	38.341	8.294	29.053	17.148	9 753 110

• حصيلة برنامج التأهيل الترابي 2014-2011 :

استفاد هذا البرنامج خلال الفترة 2014-2011 من دعم مالي يقدر بأزيد من 4,3 مليار درهم ساهمت فيه المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بنسبة 51%.

- ← بناء 90 مسكن لفائدة الأطر الطبية، افتتاح 39 مركز صحي واقتناء 44 سيارة إسعاف؛
- ← بناء 1 896 سكن وظيفي لفائدة المدرسين؛
- ← فك العزلة عن العالم القروي من خلال إنجاز 1 071.27 كلم من الطرق والمسالك وكهربية 2 248 دوار؛
- ← ربط 121 دوار بشبكة الماء الصالح للشرب؛
- ← إنجاز 400 مشروع متعلق بنقط الماء.

الإنجازات  
2014-2011

محاربة الفوارق الاجتماعية والمجالية في العالم القروي

2

• إطلاق البرنامج الملكي 2016 - 2022

تفعيلا للتوجيهات السامية الواردة في خطاب العرش لسنة 2015، ستشهد سنة 2016 إطلاق برنامج جديد لفائدة العالم القروي والمناطق الجبلية بهدف سد الخصاص المسجل في البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الكفيلة بضمان تنمية مستدامة لهذه المناطق.

الغلاف المالي: 50 مليار درهم؛ عدد المشاريع: 20 800 مشروع  
لفائدة: 12 مليون مواطن يقطنون ب 24 290 دوار

♦ الحاجيات من البنيات التحتية والمرافق الاجتماعية الأساسية:

• إنشاء 114 حضانية، 90 مدرسة، 33 إعدادية 29 ثانوية و57 مكتبة مدرسية؛  
• إنشاء 81 دار طالبة/دارطالب، إحداث 803 مسكن وظيفي، اقتناء 554 سيارة للنقل المدرسي.

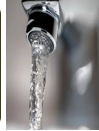
• 728 مشروع لتوسعة وتهينة شبكة الماء الصالح للشرب؛  
• 244 مشروع للربط الفردي؛  
• 9511 مشروع نقط الماء.

• تهينة وإنجاز 22 780 كلم من الطرق والمسالك؛  
• إصلاح 9600 كلم؛  
• إنجاز 276 منشأة فنية.

التعليم  
5.1 مليار درهم  
1.5 مليون مستفيد



الماء الصالح للشرب  
5.5 مليار درهم  
1.4 مليون مستفيد



الطرق  
36 مليار درهم  
3.4 مليون مستفيد



برنامج عمل مندمج يبنّي على الشراكة بين مختلف القطاعات الوزارية والمجالس الجهوية والمحلية وبرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.



• 632 مشروع ربط أحادي؛  
• 123 مشروع كهربة قروية؛  
• 103 مشروع إنارة عمومية.

الكهربة  
1.93 مليار درهم  
1504 دوار



• بناء 523 مستوصف، 232 مركز صحي و67 مستشفى بين جماعاتي؛  
• 424 مسكن وظيفي للطواقم الطبي القروي 176، دار ولادة و81 دار للأمومة.  
• 396 وحدة طبية متنقلة و447 سيارة إسعاف.

الصحة  
1.4 مليار درهم  
6 مليون مستفيد



♦ التوزيع الجهوي للاعتمادات المخصصة للتأهيل الاجتماعي بالمجال القروي والمناطق الجبلية:



مجموع ساكنة المغرب 33.848.242 نسمة.

• 60.3 % في المجال الحضري.

• 39.7 % في المجال القروي.

- الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014 -

الجهات	الاعتمادات المخصصة بالمليار درهم
طنجة - تطوان	7.6
الشرق	5.5
فاس - مكناس	7.9
الرباط - سلا - القنيطرة	2.4
بني ملال - خنيفرة	5.0
الدار البيضاء - سطات	3.3
مراكش - اسفي	6.6
درعة - تافيلالت	4.1
سوس-ماسة	4.9
كلميم - واد نون	1.3
العيون - الساقية الحمراء	0.5
الداخلة - وادي الذهب	0.7
المجموع	50.0

تم تحديد حاجيات كل دوار وكل منطقة من البنيات التحتية، و الخدمات الاجتماعية الأساسية اعتمادا على دراسة ميدانية شاملة همت كل جهات المملكة. وفي هذا الصدد، تم الأخذ بعين الاعتبار خصوصية و موارد كل جهة، و فرص الشغل التي يمكن أن توفرها، والصعوبات التنموية التي تواجهها.

المعايير المعتمدة في التوزيع الجهوي للاعتمادات

## محاربة الفوارق الاجتماعية والمجالية في العالم القروي

2

- مواصلة برامج تأهيل العالم القروي والمناطق الجبلية

## أهم الانجازات :

التكلفة	مؤشرات الإنجاز	البرنامج
استثمار بقيمة 14 344 مليون درهم	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إنجاز 14 756 كلم من الطرق القروية؛</li> <li>• رفع نسبة استفادة الساكنة القروية الى 78 % متم شهر يونيو 2015.</li> </ul>	البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية
تكلفة البرنامج 10 ملايين درهم	<ul style="list-style-type: none"> <li>• بلغت نسبة التزويد بالماء الصالح للشرب 94,5 % لفائدة الساكنة القروية</li> <li>• متم 2014؛</li> <li>• الساكنة المستهدفة هي 11 مليون نسمة.</li> </ul>	برنامج التزويد الجماعي بالماء الصالح للشرب
استثمار بقيمة 22.3 مليار درهم	<ul style="list-style-type: none"> <li>• سجل معدل الكهربية القروية ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة 1995-2015 حيث انتقل من 18% إلى 99.09% لفائدة 12,4 مليون مستفيد.</li> </ul>	برنامج الكهربية القروية

تعزيز الحكامة في ما يتعلق  
بالبرامج الموجهة للعالم  
القروي

- ← إحداث اللجنة الدائمة بين الوزارية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية؛
- ← إحداث مديرية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية بوزارة الفلاحة والصيد البحري؛
- ← مصادقة الحكومة على منهجية للتدخل متكاملة في المجالات القروية خلال الاجتماع الأول للجنة الدائمة بين الوزارية في 13 يوليوز 2015؛
- ← تعزيز الإمكانيات المالية لصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية حيث انتقلت من 500 مليون درهم سنة 2009 إلى 1.3 مليار درهم سنة 2015.



## • الأفاق المستقبلية

- بلورة برنامج لتحسين مؤشرات التنمية البشرية والبنيات السوسيواقتصادية الأساسية في 44 جماعة الأكثر تأخرا؛
- مواصلة تنفيذ استراتيجيات تنمية مناطق الواحات وشجر الأركان التي تم تقديمها إلى صاحب الجلالة في 4 أكتوبر 2013.



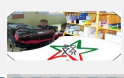
## تعزيز التماسك الاجتماعي ودعم القدرة الشرائية

3

## • أهم إنجازات صندوق دعم التماسك الاجتماعي

المبادرة الملكية مليون  
محفظة

♦ ارتفع عدد المستفيدين من هذا البرنامج إلى 3.914.949 تلميذ برسم الموسم الدراسي 2014 - 2015؛  
♦ بلغ عدد المستفيدين خلال السنة الدراسية 2015-2016 إلى 3.91 مليون تلميذ.  
(100 مليون درهم)



## برنامج تيسير

♦ ارتفع عدد التلاميذ المستفيدين خلال الموسم الدراسي 2014-2015 إلى 805.746 تلميذ؛  
♦ من المتوقع أن يصل عدد المستفيدين خلال السنة الدراسية 2015-2016 إلى 828.400 تلميذ ينتمون إلى 524.400 أسرة.  
(500 مليون درهم)



♦ مكن تعميم نظام المساعدة الطبية من تجاوز الهدف المسطر لـ 8.5 مليون مستفيد حيث تم تسجيل 8.78 مليون مستفيد إلى غاية 10 يوليوز 2015 .  
(1.34 مليار درهم كغلاف مالي)

دعم الأشخاص ذوي  
الاحتياجات الخاصة

• تم التوقيع في 30 مارس 2015 على اتفاقية شراكة بين وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية ووزارة الاقتصاد والمالية ومؤسسة التعاون الوطني تقضي بتحديد الشروط والقواعد المنظمة للشراكة بين الأطراف المتعاقدة من أجل المساهمة في تمويل المساعدة في إطار اتفاقي للأشخاص في وضعية إعاقة بطريقة تضمن تدبيراً أمثل وشفافاً للموارد المالية المرصدة لهذه العملية.  
• تتوزع الخدمات المقدمة بين المساهمة في اقتناء الأجهزة الخاصة والمساعدات التقنية الأخرى، المساهمة في تحسين ظروف تدرّس الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، ودعم الأنشطة المدرة للدخل .

الدعم المباشر  
للنساء الأرمال في  
وضعية هشّة

• طبقاً للمرسوم رقم 2.14.791 بتاريخ 04 ديسمبر 2014، والمتعلق بتحديد شروط ومعايير الاستفادة من الدعم المباشر لنساء الأرمال في وضعية هشّة، الحاضنات لأطفالهن اليتامى، تستفيد هذه الفئة من النساء من إعانة مباشرة شهرية تقدر بـ 350 درهم لكل طفل في حدود ثلاثة أطفال وشرط عدم الاستفادة من أي إعانات أو مساعدات كيفما كان نوعها (برنامج تيسير، منح دراسية، معاشات...)

• تم التوقيع في 25 فبراير 2015 على اتفاقية شراكة تهم عملية صرف الدعم المباشر للنساء الأرمال في وضعية هشّة بين الدولة والصندوق الوطني للتقاعد والتأمين لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد. وتهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد شروط وآليات تدبير هذا الدعم المباشر.

## • ضمان استدامة موارد صندوق التماسك الاجتماعي

- دمج "صندوق التبغ لمنح المساعدات" بصندوق دعم التماسك الاجتماعي ما يعني رفع قيمة الضريبة الداخلية على استهلاك التبغ المرصدة للصندوق من 4,5% إلى 5,4%؛  
- رصد جزء من الهوامش المتاحة من خلال إصلاح صندوق المقاصة؛  
- مراجعة سعر المساهمة الاجتماعية للتضامن المطبقة على ما يسلمه الشخص لنفسه من مبنى من خلال تعويض السعر الثابت المحدد في 60 درهماً للتر المربع، بجدول نسبي للأسعار كالتالي :

السعر المطبق بالدرهم لكل متر مربع	المساحة المغطاة بالمتر المربع
معفاة	أقل أو تساوي 300
60	من 301 إلى 400
100	من 401 إلى 500
150	ما فوق 500

## تعزيز التماسك الاجتماعي ومحاربة الهشاشة

3

## • أهم إنجازات صندوق التكافل العائلي

- ◆ منذ انطلاقة سنة 2011 وإلى غاية شهر شتنبر 2015، قام صندوق التكافل العائلي بتنفيذ 5.969 حكما قضائيا .
- ◆ تعمل الحكومة على تبسيط الوثائق المكونة لملف طلب الاستفادة من منحة النفقة، وتعزيز التواصل مع الفئات المعنية بنشاط صندوق التكافل العائلي هذا بالإضافة إلى إدماج الزوجات المهملات في لائحة المستفيدات.



## • إنعاش الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يكتسي تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أهمية بالغة بالنسبة للحكومة بالنظر لدوره المهم في محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي.

## أهم إنجازات 2015

- التوقيع على عقد - برنامج متعلق بمخططات التنمية الجهوية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني لجهة العيون الساقية الحمراء، ومواصلة تفعيل مخطط التنمية الجهوية لجهة - الرباط - سلا - القنيطرة واستكمال الدراسات المتعلقة بمخطط التنمية الجهوية في ثمان جهات أخرى بربوع المملكة؛
- مواصلة برنامج "مرافقة" وتمديد مدة إنجازه إلى غاية 2018 بهدف تأطير 2000 تعاونية حديثة النشأة برسم الفترة 2015-2018.

## توقعات 2016

- إعداد 10 مخططات التنمية الجهوية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- تأطير التعاونيات على التكيف مع المقتضيات الجديدة للقانون 112-12 المتعلق بالتعاونيات والمساهمة في دراسة إعداد قانون إطار للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة وتطوير المشاورات بشأن التجارة العادلة؛
- تثمين منتجات وخدمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال تنظيم الدورة الخامسة لمعرض الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.



## إنعاش التشغيل

4

## • أهداف الإستراتيجية الجديدة للتشغيل (2015-2025)

- ← وضع التشغيل ضمن السياسات العرضية والقطاعية الوظيفية، وكذا تدعيم المبادرات الرامية الى خلق مناصب الشغل المنتج واللائق؛
- ← تهيئة الرأسمال البشري لتحسين أداءات منظومة التكوين الأولي والأساسي والتقني والمهني والعالى وجعلها أكثر قربا من التأهيلات المطلوبة في سوق العمل بهدف تقوية قابلية تشغيل اليد العاملة؛
- ← تقوية وتحسين البرامج النشيطة للتشغيل والوساطة في سوق الشغل (مساندة المقاولات الصغرى والصغيرة جدا ودعم التشغيل الذاتي، الأشغال المدرة للدخل والأشغال العمومية) وإجراءات تحسين سير سوق العمل؛
- ← تقوية الإطار المؤسساتي لتفعيل وتقنين الاستراتيجية الوطنية للتشغيل.

## النهوض بنموذج نمو يخلق مناصب شغل منتجة ولائقة

## • حصيلة برامج إنعاش الشغل

## وقع البرامج المنجزة

• أكثر من 40% من المستفيدين تم إدماجهم بصفة نهائية عند استيفاء العقد و 75% بعد حوالي 12 شهرا من استيفاء العقد و 63% منهم حصلوا على عقد غير محدد المدة؛

• تقليص مدة الحصول على فرصة عمل مستدامة الى حدود 3.7 شهرا كمتوسط بالنسبة للمستفيدين من برنامج إدماج مقابل 12.8 شهرا كمتوسط بالنسبة للباحثين عن عمل الذين لم يستفيدوا من البرنامج؛

• 60% من المستفيدين من برنامج تأهيل يزاولون عملا مأجورا 3 أشهر بعد انتهاء التكوين؛

• 87% من المستفيدين من التكوين التعاقدى في إطار برنامج "تأهيل" تم إدماجهم في المقولة في أقل من 3 أشهر بعد انتهاء التكوين.

\* حتى متم شهر يونيو



إدماج 500.344 باحث عن عمل منذ 2006 أي ما يعادل 51.000 مستفيد سنويا.



ارتفاع عدد المستفيدين منذ 2007 وحتى النصف الثاني من سنة 2015 إلى 130 539 مستفيد أي ما يعادل 15.000 مستفيد سنويا.



إنشاء 6.403 مقولة منذ 2007 وحتى نصف 2015. إحداث 16.950 منصب شغل في نفس الفترة، أي ما يعادل 780 مقولة سنويا.



## • الانجازات برسم سنتي 2014 و 2015 وتوقعات سنة 2016

الاجراءات	انجازات 2014	انجازات 2015*	توقعات 2016
إدماج الباحثين عن شغل في إطار نظام التكوين من أجل الإدماج	63.143	38.132	65.000
تحسين ظروف التشغيل للباحثين عن شغل	18.390	6.707	25.000
مواكبة حاملي المشاريع في إطار التشغيل الذاتي	1.408	772	2.000
عدد المقاولات التي تم إنشاؤها في إطار التشغيل الذاتي	665	265	1.000

## • أهم الإجراءات التي تم تفعيلها لإنعاش التشغيل سنة 2015

- تفعيل التعويض عن فقدان الشغل (تخصيص 500 مليون درهم موزعة على ثلاث دفعات خلال الفترة ما بين 2014 - 2016 )
- استفادة حوالي 2289 برسم النصف الأول من سنة 2015 من نظام التعويض عن فقدان الشغل الذي تم إحداثه سنة 2014 بغلاف مالي قدره 17 مليون درهم؛
- تفعيل التأمين الصحي الإجباري والحماية الاجتماعية لفائدة المستفيدين من تداريب التكوين من أجل الإدماج .

## • برنامج عمل 2016

- ← توسيع قاعدة المستفيدين من الحماية الاجتماعية إلى العمال الأحرار ومهنيي قطاع النقل و توسيع هذه الحماية لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج؛
- ← تنفيذ الإجراءات الجديدة للتشغيل بما فيها نظام التكوين من أجل الإدماج كما تم إصلاحه وكذا البرنامج الجديد "تحفيز"؛
- ← وضع برنامج لإعادة تأهيل 25.000 باحث عن شغل حامل لشهادة الاجازة بالتنسيق مع القطاعات المعنية "برنامج تأطير".

مواصلة جهود إصلاح وتطوير منظومة التربية والتكوين

5

تميزت سنة 2015 بتقديم المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، أمام صاحب الجلالة، للرؤية الاستراتيجية لإصلاح المدرسة المغربية (2015-2030)

إصلاح المدرسة المغربية



اعتماد الإستراتيجية الجديدة للتربية الوطنية

مدرسة الارتقاء بالفرد والمجتمع

مدرسة الجودة للجميع

مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص

ملائمة التكوينات مع الحاجيات الوطنية و تعزيز الاندماج السوسيو ثقافي ومكانة المغرب بين الدول

الرفع من جودة المدرسة و خدماتها ومردوديتها وفق مرجعية وطنية

ضمان تعميم التمدرس المبني على الإنصاف و المقاربة النوعية

أهم الانجازات لسنة 2015

تطور نسب التمدرس برسم 2014-2015 إلى 99.1% ، 90.4% و 70.1% في كل من الابتدائي، الإعدادي والتأهيلي

تعميم التمدرس

- ♦ ارتفاع عدد المؤسسات المدرسية إلى 10.805 برسم الدخول المدرسي 2015-2016 منها 111 مدرسة جماعية؛
- ♦ ارتفاع عدد الداخليات من 581 برسم 2013-2014 إلى 685 داخلية برسم 2014-2015 .



التربية الغير نظامية

52.000 تلميذ مستفيد برسم السنة الدراسية 2014-2015 من برنامج "مدرسة الفرصة الثانية" و "المواكبة البيداغوجية".

برنامج عمل 2016

توسيع تخصصات البكالوريا الدولية لتشمل 25% من الثانويات بالإضافة إلى اتخاذ التدابير الرامية لتعزيز تعلم اللغات في السلك الإعدادي؛

تعزيز الالتقائية بين التعليم المدرسي و التكوين المهني وتنويع وتوسيع مسالك البكالوريا المهنية؛

تفعيل آليات الاستراتيجية الجديدة للتربية الوطنية بتوافق مع المجلس الأعلى للتربية والبحث العلمي حيث ستعرف السنة الدراسية الجديدة تجديدا في البرامج البيداغوجية بالنسبة للسنوات الأربع من التعليم الابتدائي على مستوى مجموعة من المؤسسات التعليمية.

مواصلة جهود إصلاح وتطوير منظومة التربية والتكوين

5

إصلاح المدرسة المغربية

محاربة الأمية

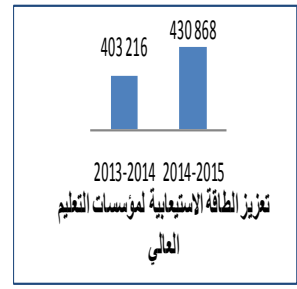
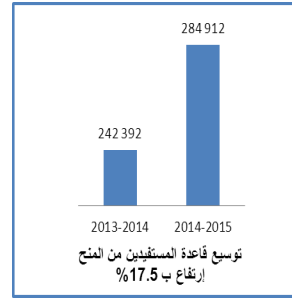
- ← 745.363 مستفيد من برامج محو الأمية برسم السنة الدراسية 2014-2015؛
- ← تم تسجيل 8.1 مليون مستفيد ومستفيدة من برامج محو الأمية خلال الفترة 2002-2015؛
- ← مواصلة تعبئة مختلف الشركاء العموميين والخاص وكذا المنظمات غير الحكومية من أجل الرفع من عدد المستفيدين سنويا وإنجاز وتتبع الفترة التجريبية من "برنامج الشباب" بالنسبة ل 1000 مستفيد؛
- ← مواكبة وتتبع البرامج الخاصة بالمقاولات والمهاجرين بتعاون مع مختلف الشركاء؛
- ← توسيع شبكة مراكز المصادقة على المكتسبات لتشمل 5 جهات.

تطوير التعليم العالي

- ارتفاع العدد الاجمالي للطلبة الجامعيين الى 677 392 خلال 2014 - 2015 أي بنسبة 11.5% مقارنة مع الموسم الجامعي 2013-2014؛
- ارتفاع الطاقة الاستيعابية للأحياء الجامعية الى 48 300 سرير خلال الموسم الجامعي 2014-2015؛
- ارتفاع عدد الوجبات اليومية الى 57 000 خلال الموسم الجامعي 2014-2015 ارتباطا بارتفاع عدد المطاعم الجامعية الى 16 خلال نفس الفترة؛
- تنوع التكوينات بانسجام مع متطلبات السوق والمشاريع الكبرى المهيكلة من الموارد البشرية المؤهلة؛
- تعزيز التعاون جنوب-جنوب من خلال تكوين الموارد البشرية لبعض البلدان الافريقية.



أهم الإنجازات



اعتماد الاستراتيجية الجديدة للتعليم العالي

- ضمان تكوين مستمر ومستدام للمتعلمين؛
- تكريس دور التعليم الخصوصي كشريك للتعليم العمومي في تعميم وتحقيق الإنصاف؛
- تجديد مهنة التدريس والتكوين؛
- هيكلية مكونات المسالك الجامعية لضمان الانسجام والمرونة المطلوبة؛
- مأسسة مسالك بين مختلف دورات التكوين والتعليم؛
- دعم البحث العلمي والتقني والابداع من خلال الرفع التدريجي من نسبة الناتج الداخلي الخام المخصص للبحث العلمي ليصل في المدى القريب الى 1%، 1.5% في سنة 2025 ثم 2% في سنة 2030.



برنامج العمل 2016

- يتوقع الرفع من العدد الاجمالي للطلبة ب 8% مقارنة مع 2014-2015 ليصل الى 730 966 طالب خلال 2015-2016. وتتم التدابير المتخذة :
- ← الرفع من الطاقة الاستيعابية من خلال مواصلة أشغال إنجاز وتهيئة مؤسسات جامعية جديدة خاصة كليات الطب والصيدلة بطنجة وأكادير وبرمجة بناء 10 مدرجات بطاقة 400 مقعد لكل مدرج؛
- ← تحسين جودة نظام التكوين عبر مواصلة برنامج تأهيل مدارس المهندسين و تفعيل دور الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي؛
- ← تطوير الخدمات الاجتماعية عبر تخصيص 1.6 مليار درهم لفائدة الطلبة الممنوحين ليصل عددهم الى 330.000 برسم السنة الجامعية 2015-2016 مقابل 284.912 خلال 2014-2015 والرفع من الطاقة الاستيعابية للأحياء الجامعية بإحداث 4900 سرير وإنشاء مطاعم جامعية جديدة بكل من الناظور وأسفي والجديدة وبناء 15 مركزا صحيا جامعيًا.



توسيع التغطية الصحية وتحسين الولوج الى الخدمات الصحية

6

• توسيع التغطية الصحية

← أهم الانجازات والآفاق المستقبلية:

- المصادقة على القانون 12-116 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة. بموجب هذا القانون يستفيد طلبة التعليم العالي والمتدربين المتابعين دراستهم في مؤسسات القطاع العام والخاص بما في ذلك الطلبة الاجانب من هذه التغطية في إطار الشروط المحددة بالقانون؛
- يتوقع استفادة 250 000 طالب من هذه التغطية برسم السنة الجامعية 2015-2016 بمبلغ اجمالي يقدر ب 100 مليون درهم؛
- مواصلة مجهود توسيع نطاق التغطية الصحية الإجبارية لتشمل مختلف فئات المواطنين خصوصا المستقلين و أصحاب المهن الحرة .



• تحسين الولوج الى الخدمات الصحية

مواصلة تفعيل  
الاستراتيجية  
2012 - 2016



تأهيل البنى التحتية الصحية :

- ← مواصلة أشغال تجهيز المركزين الاستشفائيين الجامعيين بكل من مراكش و وجدة وإطلاق مشاريع بناء مركزين استشفائيين جامعيين بأكادير وطنجة و إعادة بناء مستشفى بن سينا بالرباط وانطلاق المستشفيات المحلية في (مريرت، مديونة، سعيدية، بوزكارن، قلعة مكونة)؛
- ← تهيئة المراكز الاستشفائية كما هو متضمن في اطار مشروع "الصحة المغرب III" هذا بالإضافة الى استكمال أشغال بناء 14 مستشفى محلي وإقليمي و 9 مراكز تصفية الدم؛
- ← إعطاء صاحب الجلالة انطلاقة أشغال بناء المركز الاستشفائي الجامعي بطنجة في 22 من شتنبر 2015؛
- مواصلة دعم مختلف برامج الصحة :
- ← دعم البرامج المتعلقة بصحة الطفل والأم؛
- ← إطلاق عملية "كرامة" لفائدة الأشخاص الذين يعانون من أمراض نفسية وعقلية بضريح "بوا عمر" ؛
- ← انطلاق مستشفيين جديدين للأمراض النفسية والعقلية بوجدة و تطوان وبناء المستشفى الجهوي للأمراض النفسية والعقلية بطنجة وإحداث 7 مراكز لمحاربة الإدمان؛
- ← تشغيل مراكز التكنولوجيا الموجودة في المراكز الاستشفائية الجامعية بفاس، مراكش و وجدة و استكمال أشغال بناء وتجهيز 3 مراكز للصحة الإنجابية والكشف المبكر لسرطان الثدي و عنق الرحم بكل من بفاس، خنيفرة والخميسات؛
- ← إطلاق عملية "رعاية" لتعزيز الحماية الصحية للمناطق المتضررة من الفيضانات والمناطق المعزولة في المجال القروي.
- ← تشغيل 87 مؤسسة للعلاجات الصحية الأولية وبناء 133 مسكن وظيفي لفائدة الأطر الطبية في العالم القروي
- تعزيز خدمات القرب لفائدة المواطن:
- ← إحداث 46 وحدة للمستعجلات الطبية للقرب؛
- ← الشروع بالعمل ب11 وحدة من مصالح المساعدة الطبية الاستعجالية (SAMU) و 3 وحدات للنقل الصحي الاستعجالي بواسطة المروحية بكل من مراكش ووجدة والعيون وإحداث 20 وحدة (SAMU) في الميدان القروي.
- ← يتوقع اقتناء ثاني مستشفى متنقل وإحداث 14 وحدة للمستعجلات الطبية و تشغيل 9 مصالح متنقلة للمستعجلات و الإنعاش الطبي و كذا إعادة تأهيل 3 وحدات (SAMU) .

## تحسين الولوج الى عرض سكني لائق

7

← أهم الانجازات :

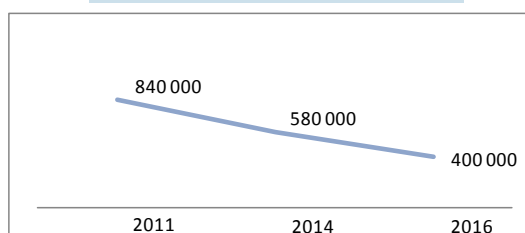
الإنجازات	البرنامج
منذ انطلاق البرنامج و حتي متم ماي 2015 ،تم تحسين ظروف عيش 250.000 أسرة والإعلان عن 54 مدينة بدون صفيح.	مدن بدون صفيح
خلال الفترة ما بين 1999- شتنبر 2015 تم إطلاق 93 عملية في إطار هذا البرنامج لفائدة 95.000 من الأسر.	مجال معالجة السكن المهدد بالانهيار
خلال الفترة ما بين 2002- شتنبر 2015 تم تحسين ظروف عيش أكثر من مليون أسرة.	إعادة هيكلة النسيج الحضري غير المنظم
181.886 وحدة سكنية منجزة حصلت على شهادة المطابقة؛ الترخيص ل 849 مشروعاً لإنجاز 1 366 310 وحدة سكنية الى حدود نهاية 2015.	برنامج السكن الاجتماعي 250.000 درهم
منذ 2008 وحتى شتنبر 2015 بلغ عدد الوحدات السكنية التي تم إطلاقها 56.062 منها 29.547 تم استكمالها.	برنامج السكن الاجتماعي منخفض التكلفة

← الآفاق المستقبلية:

- مواصلة تسريع برنامج «مدن بدون صفيح» من خلال الإعلان عن 07 مدن جديدة بدون صفيح؛
- وضع برنامج لسد الخصاص المسجل في العرض السكني في إطار برنامج السكن الاجتماعي بالأقاليم الجنوبية (46 686 وحدة)؛
- سد الفراغ القانوني في مجال معالجة السكن المهدد بالانهيار؛
- إطلاق 10 برامج جديدة في إطار إعادة هيكلة النسيج الحضري غير المنظم وذلك في جهات فاس - مكناس، بني ملال -خنيفرة و درعة -تفيلالت.



## العجز السكني



تم تخفيض العجز السكني من 840 000 وحدة سنة 2011 إلى 580 000 وحدة متم سنة 2014  
وفي إطار مواصلة هذه الجهود، حددت الحكومة هدفا يرمي إلى تخفيض هذا العجز ليصل إلى 400 000 وحدة سنة 2016

← تدابير جبائية لتشجيع اقتناء السكن

- ♦ تمديد أجل شغور عقار يشغله مالكه على وجه سكني رئيسية، للاستفادة من إعفاء الريح المحصل من جراء تفويته من ستة أشهر إلى سنة؛
- ♦ منح الامتيازات الضريبية المطبقة على عقود المرابحة لعقود الإجارة المنتهية بالتمليك المتعلقة باقتناء مسكن مخصص للسكنى الرئيسية؛
- ♦ تشجيع اقتناء عقارات بغرض تملك مسكن مخصص للسكنى الرئيسية في إطار الملكية المشاعة من خلال حذف السقف المحدد في 50 % بالنسبة لأخصم فوائد القروض.

تأطير الشباب وإيلاء عناية خاصة بالمرأة و الطفل و تكثيف الاهتمام بمغاربة العالم

7

• تأطير الشباب وضمان انخراطهم في المسيرة التنموية للبلاد

← أهم الإنجازات :

- ♦ ارتفع عدد المراكز النسوية خلال سنة 2015 الى 324 مقابل 302 خلال سنة 2011؛
- ♦ سجل عدد مراكز دور الشباب ارتفاعا حيث بلغ 600 دار شباب خلال سنة 2015 مقابل 526 خلال سنة 2011؛
- ♦ بلغ عدد المستفيدين من برنامج "العطلة للجميع" خلال الفترة (2013-2015) 659.000 شاب وشابة؛
- ♦ تم إنشاء 5 مراكز لخدمة الشباب خلال سنة 2015، 3 مراكز للاصطياف براس لما، طاماريس ولحويزية ومركزين للاستقبال. هذا الى جانب تأهيل 134 دار للشباب، 120 مؤسسة لأشغال النسوية، 45 مركز للاصطياف، و 17 مركز للمراقبة.



← الآفاق المستقبلية

- ♦ تقوية شبكة المراكز الثقافية بتأهيل 200 دارا للشباب و133 مؤسسة لأشغال النسوية موزعة عبر ربوع المملكة؛
- ♦ إنشاء 3 مراكز للاستقبال و 5 مراكز للأسفار والترفيه و 43 مركزا للاصطياف؛
- ♦ مواصلة تأهيل مركب مولاي رشيد للشباب والطفولة ببوزنيقة وتجهيز مختلف المنشآت الاجتماعية والتربوية (دور الشباب، النوادي النسوية، المخيمات الصيفية،...).

• إيلاء عناية خاصة بالمرأة و الطفل و الأشخاص المسنين

← الآفاق المستقبلية 2016

← أهم الإنجازات :

- تعزيز الإطار القانوني من خلال اعتماد القانون الجديد المتعلق بإصلاح المراكز الاجتماعية في إطار تعديل القانون 14.05 المتعلق بشروط فتح مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وكذا إعداد نصوص تطبيقية لتفعيل القانون الإطار المتعلق بحماية الأشخاص في وضعية إعاقة و كذلك مراجعة النصوص القانونية المنظمة لمجال الطفولة؛
- مواكبة مؤسسة التعاون الوطني وإعادة تموقعها كفاعل في الميدان الاجتماعي

- مواصلة تفعيل المخطط الحكومي من أجل المساواة وإعداد مشروع قانون لمحاربة العنف ضد النساء و مشروع إحداث هيئة المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز؛
- مصادقة المجلس الوزاري على مشروع قانون إطار خاص بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- تفعيل صندوق التماسك الاجتماعي لفائدة هذه الفئة سنة 2015.



← الآفاق المستقبلية

• مغاربة العالم و شؤون الهجرة

← أهم الإنجازات :

- تطوير شراكات مع الجمعيات التي تعنى بشؤون المغاربة المقيمين بالخارج و تعزيز إمكاناتها؛
- إرساء استراتيجية مندمجة للتواصل والإعلام؛
- مواصلة إنشاء دور للمغاربة المقيمين بالخارج و شؤون الهجرة؛
- تعزيز المواكبة الاجتماعية لمختلف فئات المغاربة المقيمين بالخارج؛
- تحسين و تكثيف عمليات المواكبة و التنشيط الثقافي في المغرب وفي بلدان الاستقبال.

يبلغ عدد المغاربة المقيمين بالخارج 4.5 مليون شخص 70% منهم أقل من 45 سنة

- تعزيز برنامج تدريس اللغة العربية والثقافة المغربية لفائدة أبناء المغاربة المقيمين بالخارج من خلال تنظيم الدورة السابعة للجامعات الصيفية لفائدة 300 شاب مغربي قاطن بالخارج بشراكة مع ثلاث جامعات مغربية؛
- ترحيل 97 مغربي من اليمن الى أرض الوطن؛
- إنشاء 4 دور للمغاربة و شؤون الهجرة بالناظور، بني ملال، تيزنيت و خريبكة؛
- التوقيع على اتفاقيات إطار مع مؤسسات عمومية معنية بالهجرة لتأمين حاجيات اندماج المهاجرين الحاصلين على بطاقة الإقامة.

التطوير الثقافي والرياضي



سياسة ثقافية لخدمة التنمية الاجتماعية

- افتتاح أبواب متحف محمد السادس للفن الحديث والمعاصر للعموم.
- مواصلة أشغال بناء المعهد الوطني للموسيقى و الفنون الكوريفرافية بالرباط و تشييد معهدين للموسيقى و الرقص و 12 مركز ثقافي.
- إنجاز المشاريع الثقافية المتعلقة بالتأهيل الحضري لمدن فاس و تطوان و الرباط و آسفي و طنجة الكبرى .
- انطلاق أشغال بناء مسرحين جديدين بفاس و سلا و مركز ثقافي بأكادير بالإضافة الى مواصلة إعادة تأهيل شبكة المعاهد الموسيقية و المكتبات العمومية.
- تطوير صناعات ثقافية و فنية في مجالات النشر و القراءة العمومية و الابداع الموسيقي و المسرح و كذا تنظيم تظاهرات ثقافية على الصعيد المحلي و الخارجي في إطار تعزيز الدبلوماسية الثقافية.



دعم التنمية الرياضية

- ← إطلاق أشغال تهيئة المركب الرياضي بفاس، إنجاز 15 مسبح نصف أولمبي، 4 مراكز رياضية، 150 مركز رياضي للقرب و بناء ملعبين بالناظور و كلميم.
- ← تجهيز 44 ملعب بالعشب الاصطناعي و تزويد 10 قاعات متعددة الرياضات بلوحات العرض الإلكترونية و إضاءة 4 ملاعب خاصة بالتدريب بمدن سلا و الرباط و طنجة.
- ← تأهيل المركب الرياضي الأمير مولاي عبد الله بالرباط.
- ← استكمال بناء المركز الرياضي و الترفيهي "مصباحيات".
- ← إنجاز الارضية الاصطناعية لـ 10 قاعات متعددة الرياضات .
- ← تأهيل المجمع الرياضي بفاس.
- ← إنشاء 04 مدن رياضية.



1 تنزيل الدستور وتفعيل الجهوية المتقدمة ومواصلة البناء المؤسسي:

تفعيل الدستور

- ← إيداع مشاريع القوانين التنظيمية المتبقية للمصادقة عليها في البرلمان قبل نهاية الولاية الحكومية (مشاريع القوانين التنظيمية المتعلقة بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وممارسة حق الإضراب ومجلس الوصاية)؛
- ← استكمال إرساء المؤسسات الدستورية (مجلس المنافسة والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة والمؤسسات الحقوقية والرقابية والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة والمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي)؛

تفعيل المقتضيات الدستورية والقانون التنظيمي المتعلق بالجهات فيما يخص :

- ← إحداث صندوق التأييد الاجتماعي والتضامن بين الجهات ؛
- ← حذف 3 حسابات خصوصية للخزينة، ويتعلق الأمر بصندوق الموازنة والتنمية الجهوية والصندوق الخاص بالتنمية الجهوية؛
- ← رصد موارد إضافية بصفة تدريجية في أفق بلوغ 10 ملايين درهم سنة 2021 :
- 2% من حصة الضريبة على الشركات بدل 1% حاليا في أفق بلوغ 5%؛
- 2% من حصة الضريبة على الدخل بدل 1% حاليا في أفق بلوغ 5%؛
- 20% من حصة الرسم على عقود التأمين بدل 13% حاليا.
- ← رصد مخصصات مالية إضافية من الميزانية العامة تقدر ب 2 مليار درهم.

رصد ما مجموعه 4 ملايين درهم للجهات لتمكينها من ممارسة اختصاصاتها على الوجه المطلوب



دخل القوانين التنظيمية رقم 111.14، 112.14، و113.14 المتعلقة على التوالي بالجهات، العملات والأقاليم، والجماعات حيز التنفيذ وإصدارها في الجريدة الرسمية بتاريخ 23 يوليوز 2015

بالموازاة مع الجهوية، التزمت الحكومة بإنجاح ورش اللاتمرکز الإداري، الذي يعتبر اختيارا استراتيجيا، من خلال إعداد مشروع اللاتمرکز الإداري والذي يتمحور حول:

- إعادة تنظيم المصالح اللامركزية للدولة؛
- التدبير اللامركز للموارد البشرية للدولة؛
- توطین ميزانية الدولة على المستوى الترابي؛
- عقلنة المصالح اللامركزية للدولة من خلال خلق تجمعات مشتركة للوزارات؛
- التنسيق بين المصالح الخارجية للإدارة تحت إشراف الولاية؛

الجهوية المتقدمة واللاتمرکز الإداري:

- ✓ **الصلاحيات الذاتية للجهات :**
- تحسين جاذبية المجال الترابي وتقوية تنافسيته الاقتصادية؛
- تهيئة الموارد الطبيعية والحفاظ عليها؛
- دعم المقاولات ومناخ اشتغالها؛
- تشجيع التدابير المحفزة للأنشطة المنتجة للثروة وللمناصب الشغل؛
- تشجيع التعاون الدولي؛
- المساهمة في التنمية المستدامة وفي تقوية التكوين وقدرات تدبير الموارد البشرية؛
- ✓ **الصلاحيات المشتركة للجهات:**
- تتعلق خصوصا بمجال التنمية المستدامة، التشغيل، البحث العلمي التطبيقي، تأهيل العالم القروي، خلق أقطاب فلاحية، المساندة الاجتماعية، دعم السكن الاجتماعي والقطاع السياحي والحفاظ على البيئة؛
- ✓ **الصلاحيات المنقولة للجهات:**
- التجهيزات، البنيات التحتية ذات الطابع الجهوي: الصناعة، الصحة، التجارة، التعليم، الثقافة، الطاقة، الماء البيئة.

تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية

2

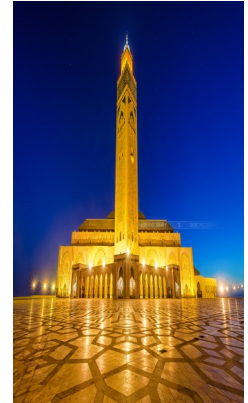


إصلاح القضاء

- ✓ تقوية استقلالية السلطة القضائية من خلال ضمان استقلالية المجلس الأعلى للسلطة القضائية؛
- ✓ تخليق منظومة العدالة من خلال تحسين الوضعية المادية للقضاة، تقوية التفتيشية القضائية وتخليق المهن القضائية؛
- ✓ تقوية الحماية القضائية للحقوق والحريات؛
- ✓ الرفع من فعالية ونجاعة القضاء وتسهيل الولوج للعدالة؛
- ✓ تطوير القدرات المؤسساتية لمنظومة العدالة من خلال تأهيل التكوين الأولي وتحسين مستوى وفعالية التكوين المستمر لصالح المهن المتعلقة بالمجال القضائي؛
- ✓ تحديث الإدارة القضائية وتقوية حكامتها باستعمال التكنولوجيات الحديثة في أفق إنشاء المحكمة الرقمية في أفق 2020.

تأطير الحقل الديني

- يدخل مخطط العمل لسنة 2016، في إطار تفعيل الإستراتيجية الشاملة النابعة عن التوجيهات السامية لصاحب الجلالة، ويتمحور حول ما يلي:
- تقوية استراتيجية الشراكة والإشعاع للنموذج المغربي من خلال : تفعيل مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة، الرفع من عدد الطلبة الأفارقة المتمدرسين في مراكز التكوين الديني ليصل إلى حوالي 1000 طالب من مختلف الجنسيات، طبع ونشر نسخ من المصحف الشريف باللغتين العربية والفرنسية لصالح الدول الإفريقية الصديقة؛
  - مواصلة جهود تحسين الوضعية المادية والخدمات الاجتماعية لصالح العاملين في الحقل الديني؛
  - الرفع من عدد المستفيدين من برنامج التكوين الأساسي للأئمة والمرشدين والذين يبلغ عددهم 250 مستفيدا سنويا مع مضاعفة عدد المرشدين ليرتفع من 50 إلى 100 مرشدا؛
  - برمجة بناء 33 مسجدا، إعادة بناء 47 مسجدا، ترميم 172 مسجدا مهدد بالسقوط بالإضافة إلى تجهيز عدة مساجد في العالم الحضري والقروي؛
  - تقوية التأطير الديني بالخصوص من خلال الدعم المقدم للرابطة المحمدية للعلماء؛
  - ✓ مواصلة برنامج بناء وتجهيز مؤسسات التعليم العتيق وتنظيم دورات تكوينية لصالح المدرسين والإداريين بهذه المؤسسات؛
  - ✓ الرفع من عدد المستفيدين من برنامج محو الأمية في المساجد بالإضافة إلى إطلاق برنامج التأطير عن بعد لمليون مستفيد؛
  - ✓ برمجة بناء ثلاث مركبات دينية وثقافية خصوصا في قلعة السراغنة، العرائش والحاجب.



تعزيز دور المجتمع المدني

تتمين وتقوية عمل المجتمع المدني مع تعزيز حكامته من خلال:

- ✓ تطوير بوابة الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني؛
- ✓ إنشاء مركز لإعلام و توجيه الفاعلين في المجتمع المدني؛
- ✓ إعداد أول تقرير حكومي حول الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني؛
- ✓ تطوير برامج التكوين الهادفة لتقوية الكفاءات التقنية للفاعلين والمنظمات غير الحكومية المغربية في مجال الديمقراطية التشاركية والحكمة الجيدة؛
- ✓ تنظيم اليوم الوطني للمجتمع المدني وتخصيص أول جائزة للمجتمع المدني؛
- ✓ إعادة صياغة الإطار القانوني المتعلق بالجمعيات من خلال تبني مشروع مدونة منظمات المجتمع المدني.



## إصلاح أنظمة التقاعد

وسيتم تفعيل هذا الإصلاح على مرحلتين:

- ✓ تخصص المرحلة الأولى لاعتماد الإصلاح المقياسي لنظام المعاشات المدنية المدبر من طرف الصندوق المغربي للتقاعد والذي يكتسي صبغة استعجالية: مراعاة التدرج في التنزيل والحفاظ على الحقوق المكتسبة للموظفين العموميين والمتقاعدين؛
  - ✓ و مرحلة ثانية على المدى المتوسط تعنى بالإصلاح الهيكلي نحو نظام القطبين (العام وخاص): إعداد قانون إطار يسطر المبادئ العامة للإصلاح الشامل لقطاع التقاعد مع إرساء نظام تكميلي إجباري للقطب العمومي.
- وتجدر الإشارة إلى أن عملية إرساء نظام تقاعد ثنائي القطب تعد إصلاحا مرحليا يمهّد لإنشاء نظام تقاعدي وطني موحد، على المدى البعيد.



## إصلاح نظام المقاصة

مواصلة إصلاح صندوق المقاصة بما يمكن من توفير هوامش مالية إضافية :



- ✓ تخصيص جزء لضمان استدامة موارد صندوق دعم التماسك الاجتماعي باعتبار أن المساهمة التضامنية، التي تشكل الأساس في تمويله ستنتهي بنهاية سنة 2015؛
- ✓ تخصيص جزء لتمويل برنامج مندمج و متعدد السنوات لتأهيل البنيات التحتية والتجهيزات الصحية لتدارك الخصائص المسجل في هذا الميدان على المستوى المحلي والإقليمي والجهوي والوطني ، وتحسين الولوجية الى الخدمات الطبية، وجودة العرض الطبي، ومواكبة الطلب المتزايد على الخدمات الصحية المرتبطة بتعميم برنامج المساعدة الطبية "الراميد"؛
- ✓ تخصيص جزء لمواصلة مجهود الاستثمار العمومي المنتج في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

## إصلاح النظام الجبائي

مواصلة تنزيل إجراءات الإصلاح الضريبي وذلك من خلال المقترضات المتعلقة ب :

- ✓ تعزيز المنافسة الشريفة والعدالة الضريبية؛
- ✓ محاربة الغش والتملص الضريبيين،
- ✓ دعم تنافسية المقاولات؛
- ✓ مواصلة إصلاح منظومة الضريبة على القيمة المضافة؛
- ✓ توسيع الوعاء الضريبي والتقليص من بعض الإعفاءات الضريبية؛
- ✓ تبسيط المساطر الإدارية وتحسين العلاقة بين الإدارة والملمزمين؛
- ✓ تقنين النفقات الضريبية.



إعادة التوازن للمالية العمومية و تحسين نجاعة الانفاق العمومي

1

تفعيل مضمين القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية

- مراجعة هيكله جدول توازن موارد وتكاليف الدولة طبقا لمقتضيات المادتين 9 و36 من القانون التنظيمي لقانون المالية؛
- تحويل نفقات التسيير المدرجة على مستوى ميزانية الاستثمار، تنفيذا لمقتضيات القانون التنظيمي الجديد للمالية المتعلقة بمنع إدراج نفقات التسيير ضمن ميزانية الاستثمار ابتداء من سنة 2016؛
- إحداث فصل جديد يسمى النفقات المتعلقة بالتسديدات و التخفيضات و الإرجاعات الضريبية ؛
- دمج حسابات القروض وحسابات التسبيقات في صنف واحد للحسابات «حسابات التمويل» في إطار عقلنة الحسابات الخصوصية وتقليص عددها؛
- منع دفع مبالغ لفائدة حساب خصوصي للخزينة او مرفق للدولة مسير بصورة مستقلة من طرف حساب مرصد لأمر خصوصية أو مرفق آخر من مرافق الدولة مسير بصورة مستقلة، وحذف مفهوم اموال المساعدات المدفوعة انطلاقا من الحسابات المرصدة لأمر خصوصية لفائدة الميزانية العامة؛
- ملائمة بعض الحسابات المرصدة لأمر خصوصية مع أحكام هذا القانون التنظيمي؛

ترشيد النفقات

- ← **التحكم في كتلة الأجور:**
- العمل على ضبط توقعات نفقات الموظفين، وذلك في أفق تفعيل مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية القاضية بالغاء الطابع التقديري لهذه النفقات وحصرها في الغلاف المالي المرخص به في إطار قانون المالية ابتداء من سنة 2017؛
- حصر إحداث المناصب المالية في الحد الأدنى الضروري لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين؛
- تفعيل إعادة الانتشار بهدف تغطية العجز الفعلي على المستوى المجالي أو القطاعي؛
- التقيد بعدم برمجة نفقات الموظفين في ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.
- ← **عقلنة نفقات المعدات والنفقات المختلفة، و ربط عمليات اقتناء السيارات بالترخيص المسبق لرئيس الحكومة**
- ← **الرفع من فعالية و نجاعة نفقات الاستثمار:**
- تسريع وتيرة إنجاز المشاريع مع إعطاء الأولوية للمشاريع موضوع اتفاقيات مع الدول المانحة والتي توجد في طور الإنجاز والمشاريع ذات الأثر الاجتماعي والاقتصادي الواضح؛
- وجوب التزام الأمرين بالصرف بالمقتضيات الدستورية والقانونية المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة؛
- ربط عمليات البرمجة والتنفيذ المتعلقة بالدراسات بالترخيص المسبق لرئيس الحكومة؛
- التقيد بعدم برمجة نفقات التسيير في ميزانية الاستثمار.

2016

2015

2014

2013

2012

-3,5%

-4,3%

-4,9%

-5,0%

-7,2%

عجز الميزانية  
بالنسبة للنتائج  
الداخلي الخام

## إعادة التوازن للمالية العمومية وتحسين نجاعة الاتفاق العمومي

1

### تحسين المداخل

**تثمين الملك الخاص للدولة** خصوصا من خلال تطوير المداخل المترتبة عن تدبير الملك الخاص للدولة وتثمين المحفظة العمومية في إطار المخططات التعميرية والتصاميم التوجيهية للتهيئة والتعمير.

### تعبئة المداخل الضريبية والجمركية

مواصلة إصلاح الضريبة على القيمة المضافة والحد من الإعفاءات

- تطبيق سعر 20% على عمليات النقل السكني (سعر 14% حاليا)؛
- توحيد سعر الضريبة على القيمة المضافة في 10% حين الاستيراد على الشحير والذرة أيا كان الاستعمال الموجه إليه ؛
- تحديد المقادير المطبقة و المصوغات المفروض عليها ضريبة الاستهلاك الداخلي المتعلقة بالتبغ الرهيف المقطع المعد لتلفيف السجائر و تبغ الشيشة أو الأركيله .

### توسيع الوعاء الضريبي وتحقيق العدالة الجبائية

- إلغاء نظام خصم الحد الأدنى للضريبة على الشركات، غير أن الفرق بين مبلغ الحد الأدنى للضريبة ومبلغ الضريبة يظل كسبا للخرينة؛
- تحديد مبلغ التكاليف القابلة للخصم الذي يتم تسديده نقدا في حدود عشرة آلاف (10.000) درهم عن كل يوم وكل مورد وفي حدود مائة ألف (100.000) درهم عن كل شهر وعن كل مورد؛
- اعتماد أسعار نسبية للضريبة على الشركات حسب شرائح الربح.

### توضيح وملائمة وتبسيط النص الضريبي

- توضيح الإعفاء الدائم من الضريبة على الشركات المخول لبعض الهيئات المالية ؛
- توضيح إعفاء الربائح الموزعة من طرف الشركات القابضة الحرة؛
- توضيح طريقة احتساب الدفعات المستحقة عن الشركات التي استنفذت مدة الإعفاء المؤقت ؛
- تطبيق سعر 10% على إقتناء السكن الشخصي من طرف أشخاص ذاتيين عن طريق "الإجارة المنتهية بالتمليك "؛
- فرض الضريبة على السلع المنقولة المستعملة على إثر تفويت الأصول التجارية ؛
- تبسيط المساطر المتعلقة بهامش الكراء المؤدى من أجل إقتناء مسكن إجتماعي مخصص لسكنى رئيسية؛
- حصر تطبيق النسبة المخفضة 4% في حدود خمس (5) مرات المساحة المغطاة للأراضي المرصدة للبناء ؛
- التنصيص على أن تحصيل واجبات التسجيل في حالة الإقرار و الأداء بطريقة الكترونية يتم دون إصدار أوامر بالتحصيل؛
- ملائمة مقتضيات المادة 93 من المدونة العامة للضرائب مع مقتضيات القانون التنظيمي للمالية بخصوص فصل اختصاصات الأمرين بالصرف والمحاسبين العموميين؛
- ملائمة المسطرة السريعة لتصحيح الضرائب مع المسطرة العادية لتصحيح الضرائب من خلال تقليص الأجل المخصص للإدارة لتبليغ نتائج المراقبة الجبائية للمقاول من 6 أشهر إلى 3 أشهر.

### تدابير من أجل تحسين الخدمات المقدمة للملزمين

- إقرار إمكانية استخلاص الضريبة الخصوصية السنوية على السيارات لدى الأبنك ووكالات التأمين ووكالات بريد المغرب؛
- تعميم الزامية الإقرار والأداء بطريقة إلكترونية ابتداء من فاتح يناير 2017؛
- التنصيص على إمكانية الموثقين استيفاء اجراء تسجيل العقود وأداء الواجبات بناء على الاقرار و الأداء بطريقة الكترونية؛
- الإبراء من الإدلاء بالإقرار السنوي بمجموع الدخل بالنسبة للخاضعين للضريبة المتوفرين فقط على دخول مهنية محددة حسب نظام الربح الجزافي؛
- إحداث مسطرة مبسطة تمكن الخاضعين للضريبة من إيداع إقراراتهم التعديلية؛
- تغيير طريقة تحصيل الضريبة المترتبة على الدخل المهنية والفلاحية بالنسبة للخاضعين للضريبة على الدخل المحددة دخولهم وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة بما فيهم الملزمين المزاولين لمهن حرة؛
- تبسيط الطعون أمام اللجان الضريبية بالشكل الذي يضمن فعالية هذه اللجان بالنظر إلى حجم الملفات المعروضة عليها. لا يمكن الطعن في قرارات اللجان المحلية لتقدير الضريبة أمام اللجنة الوطنية للنظر في الطعون المتعلقة بالضريبة.

لمزيد من المعلومات المرجو الاطلاع على الباب الرابع من مذكرة التقديم المرافقة لقانون المالية 2016 والمتعلق بالأحكام المقترحة في إطار قانون المالية لسنة 2016.

استعادة توازن القطاع الخارجي

2

الرفع من دينامية الصادرات



توقعات 2016 :

- تحسين الإطار القانوني للتجارة الخارجية .
- مواصلة المجهودات الرامية لتقوية قدرات التدبير المتعلقة بتنفيذ القانون رقم 15-09 المتعلق بالحماية التجارية.
- استكمال أشغال إرساء الشباك الوحيد للتجارة الخارجية.
- إطلاق دراسة تتعلق بالمخطط الوطني لتبسيط مساطر التجارة الخارجية.

إنجازات 2015 :

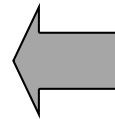
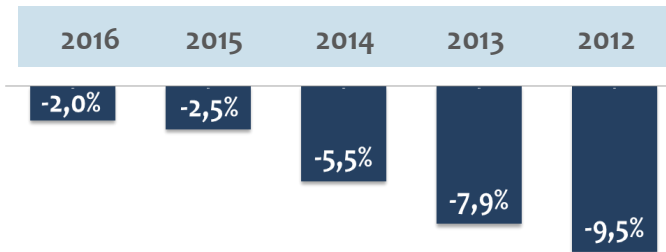
- توقيع 100 عقد برنامج خاص بعقود تنمية الصادرات.
- المواكبة الإدارية ل 15 اتحاد للتصدير خلق اتحادين (2) جديدين للتصدير في مجال الخدمات و تكنولوجيا المعلومات والتواصل و الخدمات.
- استفادة 122 شركة متخصصة من برنامج التدقيق من أجل التصدير.

التحكم في تدفق الواردات

- إعطاء الأولوية لتفعيل الإطار القانوني لحماية المستهلك.
- مواصلة محاربة عمليات إغراق الأسواق المغربية و التهريب و التقليل من قيمة الفواتير عند الاستيراد.
- مواصلة تطبيق معايير الجودة والسلامة.

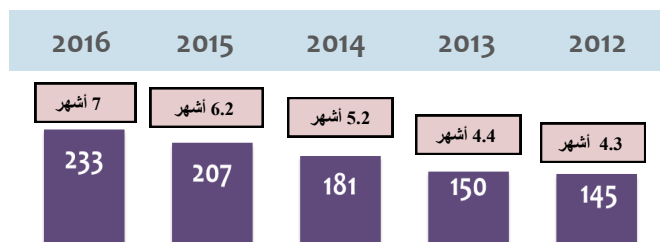
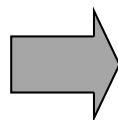
تعبئة احتياطي العملة الصعبة

- مواصلة تعبئة التمويلات الخارجية في إطار الاتفاقيات متعددة الأطراف أو الثنائية الموقعة خصوصا مع دول مجلس التعاون الخليجي.
- الحفاظ على استحقاق المغرب للخط الائتماني الممنوح من طرف صندوق النقد الدولي و الذي تم تجديده لمدة سنتين بقيمة 5 ملايين دولار أمريكي.



الحساب الجاري بالنسبة  
للنتائج الداخلي الخام

احتياطي العملة الصعبة بملايير  
الدرهم وبأشهر و واردات  
السلع والخدمات



الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد والمالية  
[www.finances.gov.ma](http://www.finances.gov.ma)

الموقع الإلكتروني للخزينة العامة للمملكة  
[www.tgr.gov.ma](http://www.tgr.gov.ma)

الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب  
[www.tax.gov.ma](http://www.tax.gov.ma)

الموقع الإلكتروني لإدارة الجمارك والضرائب غير  
المباشرة  
[www.douane.gov.ma](http://www.douane.gov.ma)



مديرية الميزانية

شارع محمد الخامس الحي الإداري الرباط – المغرب  
الهاتف : 05-37-67-72-67 (+212) الفاكس : 05-37-67-75-30 (+212)